الحدث

اختارت السلطة الفلسطينية انتهاء الانتخابات الأميركية قبل أن تعلن عن قرارها باستئناف العلاقات مع الاحتلال، بعدما كانت قد حسمت موقفها منذ الشهر الماضي بغض النظر عمن سيكون ساكن البيت الأبيض. إلا أن المفارقة أن قرارها يأتي من دون الحصول على أي ثمن سياسي، أو وقف إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية. بل على العكس من ذلك، تفيد المعطيات بأن السلطة تتجه لتقديم تنازل في ملف مخصصات الأسرى والشهداء، غير آبهة بالتداعيات السياسية، تحديداً على المصالحة الفلسطينية

عودة التنسيق الأمني

تنازل فلسطيني بلا ثمن

رام الله ـ نائلة خليل

بعد ستة أشهر من قطع السلطة الفلسطينية علاقاتها مع الاحتلال، أعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ، أول من أمس الثلاثاء، استئناف العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، بموجب رسالة رد تسلمتها السلطة من الحاكم العسكري الفعلي للأراضي الفلسطينية المحتلة الجنرال كميل أبو ركن. لكن هذه العودة المعلنة للعلاقة مع إسرائيل من دون أي ثمن، والتي تأتي حتى قبل وصول الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى البيت الأبيض رسمياً، تسببت بانتقادات واسعة في الداخل الفلسطيني. كما أثارت الخطوة «المجانية» توقعات وهواجس بأن تتبع هذا الإعلان عن عودة التنسيق، الذي جاء ضمن حسابات خاصة بالسلطة كانت قد مهدت لها في اجتماع عقد في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تنازلات فلسطينية إضافية تقدم للإدارة الأميركية وإسرائيل على حد سواء. وأبرز ما يرجح أن تتضمنه قبول فلسطيني ضمني بأي مشاريع استيطانية، أي «الضم الصامت»، طالما لن تعلن عنه إسرائيل كخطة مرة واحدة، وتصفية موضوع مخصصات الأسرى والشهداء المؤرق لإسرائيل، عبر تعديل قانون دفع الرواتب المخصصة لهم، وتحويلهم من قضية وطنية وسياسية إلى اجتماعية، وذلك مقابل الشروع بمسار سياسي يضمن بقاء القيادة الفلسطينية.

وحسب ما رشح من معلومات، لـ«العربي الجديد»، فإن تصريحات الشيخ حول «الانتصار العظيم» الذي تم تحقيقه بعودة المسار السياسي مع الاحتلال الإسرائيلي، وفق ركيزة الاتفاقات الموقعة مع الإدارة الأميركية، لم تعلم به الفصائل الفلسطينية قاطبة، فضلاً عن عدم علم أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب، الذي كان يقوم بمحادثات لإنهاء الانقسام مع حركة «حماس» في مصر. وأكدت مصادر رفيعة المستوى، لـ«العربي الجديد»، أن ما جرى ضربة للمصالحة الفلسطينية، التي استخدمها الرئيس محمود عباس كورقة ضغط وتهديد بوجه الاحتلال وإدارة الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب، وليس كخيار استراتيجي وطني.

وأعلن الشيخ، الذي يتولى ملف «العلاقات مع إسرائيل» بشكل رسمي منذ مرض أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات وحتى رحيله أخيراً، أمس الأربعاء، أنه «على ضوء الاتصالات التي قام بها الرئيس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة معنا، واستناداً إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية، بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك، سيعود مسار العلاقة مع إسرائيل كما كان».

الشيخ والإعلام الرسمي الفلسطيني اعتبرا رد منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة الجنرال كميل أبو ركن «انتصاراً عظيماً»، على الرغم من أنه جاء بعد شهر وعشرة أيام من توجيه رسالة له. وكانت السلطة الفلسطينية قد أرسلت رسالة إلى أبو ركن، بتاريخ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، جاء فيها: «لقد طلبنا رداً على سؤال من جانبنا، ونحن لم نتلق إجابة حتى الآن. السؤال هو: هل حكومة إسرائيل ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع الفلسطينيين ومع منظمة التحرير أم لا؟ والتي تشكل مرجعاً للعلاقات الثنائية بين الطرفين منذ عام 1993. نأمل في الحصول على إجابة».

وجاء رد أبو ركن، في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، على النحو التالي: «السيد حسين الشيخ، الوزير الفلسطيني للشؤون المدنية، عزيزي. بناء على رسالتكم المؤرخة في 2020/10/7، فإن إسرائيل قد أكدت سابقاً أن الاتفاقيات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية مستمرة في تنظيم الإطار القانوني المناسب للطرفين في ما يتعلق بالجانب المالي والقضايا الأخرى. وبالتالي، وبما يتفق مع هذه الاتفاقيات، فإن إسرائيل مستمرة في تحصيل أموال الضرائب لصالح السلطة الفلسطينية، في حين أنّ السلطة الفلسطينية هي التي قررت عدم استلام هذه الأموال التي تقوم إسرائيل بجمعها. احترامي... الجنرال - كمال أبو ركن... منسق أعمال الحكومة في المناطق».

ومن الواضح أن الرسالة الفلسطينية أرسلت قبل الانتخابات الأميركية، لأنها عازمة على تبريد العلاقة مع إسرائيل، بغض النظر عما إذا فاز ترامب أو بايدن، بينما جاء الرد الإسرائيلي بعد الانتخابات الأميركية بأسبوعين. ويعتبر ما سبق إقراراً من السلطة الفلسطينية بأن سقفها هو رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهو الحاكم العسكري للضفة الغربية، ويقيم في مستوطنة «بيت أيل» القائمة على أراضي قرى رام الله، والتي لا تبعد سوى عشرات الأمتار عن بيت عباس في منطقة البالوع في رام الله. ويتبين من الرسائل المتبادلة أن قرار القيادة الفلسطينية بالعودة إلى التنسيق جاء على الرغم من أنها لم تقبض أي ثمن سياسي، أو تحصل على أي تعهد بالإفراج عن 30 في المائة من أراضي الضفة الغربية المحتلة، وهي لم تناور، أو تتصنع العناد، ولو تكتيكياً، أمام إسرائيل أو الإدارة الأميركية. وكما هو واضح في رد الحاكم العسكري فإنه لم يحصل أي تغيير بمواقف إسرائيل، وأن السلطة هي التي رفضت تسلم عائدات الضرائب. يبقى أن هذه الأموال لم تكن مفاجئاً، بل تم التمهيد له منذ أواخر الشهر الماضي، إذ تم التوافق عليه في اجتماع للقيادة، كانت «العربي الجديد» قد أشارت إليه بتاريخ 28 أكتوبر الماضي، حيث كان واضحاً من الاجتماع المصغر جداً، الذي تم برئاسة عباس وحضور رئيس المخابرات العامة ماجد فرج ورئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ ورئيس الحكومة محمد اشتية وآخرين، أن القيادة نادمة على كل القرارات التي اتخذتها ضد إسرائيل بتاريخ 19 مايو/ أيار الماضي.

وكان واضحاً منذ ذلك الحين أن القيادة تريد أن تصلح الضرر قدر الإمكان، ودون أن تقبل علانية بـ«صفقة القرن»، التي تنهي وجود السلطة الفلسطينية وتحولها إلى سلطة بلديات لا أكثر. وأدركت القيادة الفلسطينية أن جميع القرارات التي اتخذتها قد عادت عليها بالضرر ولم تلو ذراع إسرائيل، لا سيما بعد الهرولة العربية نحو التطبيع.

وما تقوم به السلطة الفلسطينية من خطوات الآن هو ترجمة حرفية لما رشح عن اجتماعها المصغر في أكتوبر الماضي، حيث خلص المجتمعون إلى عدم وضع أي شروط مسبقة على الإدارة الأميركية وإسرائيل وغض البصر عن الاستيطان، على اعتبار أنه لطالما كانت هناك مفاوضات فلسطينية إسرائيلية في العقود الثلاثة الماضية من دون أن يتوقف الاستيطان. كما تبنى المجتمعون يومها تبريد العلاقة مع إسرائيل، التي ستقود إلى فتح علاقة دافئة مع الرئيس الأميركي، سواء بايدن أو ترامب، والانتهاء من ملف الأسرى. وبرأي الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري، الذي تحدث مع «العربي الجديد»، فإنه توجد 3 أسباب وراء إعادة السلطة للعلاقات مع إسرائيل. أولاً، السلطة تريد أن تؤمن نفسها، فسياستها تقوم على البقاء والانتظار، وثانياً تسعى إلى تمهيد الطريق نحو إدارة بايدن، لدرجة أن القيادة ليست لديها قدرة على الانتظار لتحسين شروط التفاوض، وثالثاً، الأزمة الاقتصادية التي تمر بها السلطة بسبب الحصار المالي وتفشي كورونا.

ويعد موضوع الأسرى بمثابة قنبلة لم تنفجر بعد في وجه السلطة الفلسطينية، بسبب عدم تصريح المسؤولين بأي شيء حول القضية حتى الآن. وتعتبر شريحة الأسرى والأسرى المحررين مهمة جداً، وصوتها مرتفع إلى جانب أن غالبية الأسرى من حركة «فتح». لذلك ستحرص القيادة على تخريج الموضوع بأقل خسائر ممكنة، وعلى جرعات كعادتها. وكان المجتمعون في الاجتماع المصغر في أكتوبر قد أكدوا على أهمية الانتهاء من ملف الأسرى بأسرع وقت ممكن عبر تغيير القانون، وأن مخصصات الأسرى لن تكون حسب سنوات الاعتقال، بل حسب وضع الأسير الاجتماعي، أي تحويلهم إلى قضية اجتماعية، لأن الانتهاء من هذا الملف مطلب إسرائيلي وأوروبي، ومهم جداً لتأكيد حسن النوايا لإدارة بايدن، التي وعدت خلال حملتها الانتخابية بإعادة المساعدات المالية إلى السلطة وافتتاح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة. والحديث هنا عن السفارة الأميركية في القدس الغربية، وليس القدس الموحدة، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن وإعادة المساعدات لوكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين (أونروا).

ولعل أبرز دليل على إعطاء إسرائيل القيادة الفلسطينية وقتاً لإنهاء ملف الأسرى هو قيام دولة الاحتلال في 29 أكتوبر الماضي، بإبلاغ السلطة الفلسطينية قرارها بعدم تجديد تجميد الأمر العسكري القاضي بمعاقبة البنوك الفلسطينية التي تدير حسابات بنكية للأسرى والمحررين، وأن قرار معاقبة البنوك الفلسطينية سيدخل حيز التنفيذ في 31 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، ولن يكون هناك أي تجميد للأمر العسكري، وعلى البنوك أن تتحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك.

وبالفعل قامت هيئة شؤون الأسرى في كل المحافظات الفلسطينية، في الأسبوعين الماضيين، بمخاطبة الأسرى المحررين، وطلبت منهم تعبئة نموذج عمل، من المتوقع أن يتم توزيعهم على أساسه على الوزارات والمؤسسات الفلسطينية المختلفة، بحيث يصبحون تابعين لها ويحصلون على مخصصاتهم من هذه الوزارات، وليس من هيئة شؤون الأسرى والمحررين. وقد سارع الآلاف من الأسرى المحررين لملء هذه النماذج للحفاظ على مخصصاتهم.

وقال الباحث في مركز «مسارات» رازي النابلسي، لـ«العربي الجديد»، إن الخطير في الأمر أنه للوهلة الأولى قد يظهر أن مخصصات الأسرى والشهداء ما زالت مستمرة، ولا يوجد أي تغيير في هذا الموضوع. هذا غير صحيح، حيث سيصار إلى تغيير الإطار الذي سيتم صرف المخصصات من خلاله، وهو تغيير عميق على مكانة وصورة ووجود عوائل الأسرى والشهداء، وهو بالأساس يقوم على تحويلها من عوائل ذات مكانة سياسية ووطنية واجتماعية إلى عائلات محتاجة، وتفتقد إلى معيل ورب العائلة، وبالتالي يصبح تحويل المخصصات إلى عائلات محتاجة، وهذا تغيير جوهري وعميق. واعتبر أن استراتيجية القيادة الفلسطينية، في ظل استعادة الأمل بعودة المسار السياسي، تقوم على تقديم تنازلات مستمرة من دون أن تضع سقفاً لهذه المفاوضات أو مطالب عالية. ولفت إلى أنّ «الغريب أن القيادة الفلسطينية تقدم تنازلات قبل بدء المفاوضات، وقبل بدء مسار سياسي، وحتى قبل وصول بايدن إلى البيت الأبيض، وهذه الاستراتيجية ستؤدي إلى مزيد من التفتت في الحالة السياسية الفلسطينية، دون تحقيق أي شيء يذكر».

يعد موضوع رواتب الأسرى بمثابة قنبلة موقوتة (مصطفى حسونة/الأناضول)

هل فعلاً توقفت الاتصالات؟

رغم القرارات التي اتخذتها السلطة، تحت عنوان وقف التنسيق الأمني، فإنه لا يوجد فلسطيني واحد كان مقتنعاً أنها قامت بهذا الأمر فعلاً. وكان رئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ قد قال، لصحيفة «نيويورك تايمز»، رداً على سؤال حول كيفية رد قوات الأمن إذا علمت بنية فلسطيني مهاجمة إسرائيليين؟ إنها ستقبض عليه إذا كان لا يزال في الضفة. والمعنى الذي أراد إيصاله هو أنه سيتم تحذير الاحتلال إذا كان المهاجم موجوداً بالفعل داخل إسرائيل.

مخاوف من موافقة السلطة على تصفية مخصصات الأسرى والشهداء

هاني المصري: 3 أسباب وراء إعادة العلاقات مع إسرائيل

40 ألف مولود

كانت القرارات التي اتخذ تها السلطة الفلسطينية ضد إسرائيل قد تحلت بتاريخ 19 مايو/ أيار الماضي، والتي تقضي بوقف كافة أشكال العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، ووقف التنسيق المدني، ووقف تزويد السجل السكاني في مقر الإدارة المدنية الإسرائيلية بأسماء المواليد الفلسطينيين الجدد. وهذا الأمر جعل نحو 40 ألف مولود فلسطيني في الأشهر الستة الماضية غير معترف بهم من قبل إسرائيل، ولا يستطيعون السفر مع ذويهم.

للحديث تتمة...

حوار أم صراع بنكهة جديدة؟

اسامة علي

لم يتوقف طنين تصريحات أعضاء ملتقى الحوار السياسي والبعثة الأممية في آذان الليبيين، عن منجزاتهم الكبيرة، التي حققوها في سبعة أيام في منتجع قمرت التونسي، لحل أزمة البلاد، وكأنهم لم يكونوا صُناعها. وإن لم يكن من منجزاتهم إلا تحديد ديسمبر/كانون الأول 2021، موعداً للانتخابات.

وغير مهم الحديث عن صراعهم في كواليس الملتقى، بل وفي قاعته الرسمية على مناصب الفترة المقبلة، وكأنهم يعرفون أنها «طويلة»، وليس كما وصفتها البعثة بـ«التمهيدية». وسط فيض من تسريب الوثائق، ظنّ المراقبون أنها لجس النبض قبل أن يتبين أنها لإبعاد الأنظار عما يدور في الكواليس.

فبيانات الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز تؤكد على «روح التعاون والمسؤولية» بين المتحاورين، عكس ما يبّنه فيديو مسرب من كواليس الملتقى، وفيه صوت أحد الأعضاء، يعرفه الليبيون جيداً، إذ طالما تردد طنينه في آذانهم، وهو يتوعد الجالسين معه بأن وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا «لن ينساها لكم» إذا لم يدعموه ويرشحوا اسمه لتولي منصب رئيس الحكومة، ويُرغبهم، في الوقت ذاته، بأن مرشحهم «هيجسدنا ويدعم أمورنا المادية». هكذا قالها صراحة، رغم نفي ويليامز مرات عديدة أن الملتقى لم يتطرق للأسماء.

قد يكون المُتغير الوحيد في ميدان الصراع أن أطرافه باتوا يلتقون مباشرة في قاعة واحدة، لكن أهدافهم وغاياتهم لم تتغير، وهي الصراع على النفوذ والكراسي والمصالح الشخصية. وكل الشعارات التي كانت ويليامز ترسلها، عبر مؤتمراتها، كحركة «تغيير» الطبقة السياسية، وضرورة انقراض «ديناصورات» السياسة سبق أن سمعها الليبيون من مبعوثي الأمم المتحدة المتغيرين، من دون أن تتغير وجوه المتصارعين في ردهات ملتقيات الحوار الأممية.

رغم تعهد البعثة بعقد جولات جديدة، عبر تطبيق «زوم»، خلال الأسابيع المقبلة، فإن الوجوه المتحاورة، سواء بحضورها المباشر أو عبر ممثليها في الملتقى، هي الوحيدة التي تمرست على التعامل مع مصالح الدول التي تمثلها الأمم المتحدة، وهي لا تحتاج لـ«زوم» يقرب لها حقيقة الوضع. لذا كانت بعض الأطراف تواصل تكديس السلاح في الجفرة، وتحفر الخنادق على تخوم سرت، في وقت كانت المدينة الأخيرة نفسها تحتضن لقاءات أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة.

متابعة

البحرين وإسرائيل: اتفاق على تبادل فتح السفارات

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد

لم يفوّت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس الأربعاء، الفرصة للتأكيد على ما هو معروف لدى الكثيرين، من أن إسرائيل والبحرين كانتا على تواصل دائم منذ سنوات قبل إشهار التحالف بينهما في سبتمبر/أيلول الماضي، وذلك خلال تدشين وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني، أمس الأربعاء، فصلاً جديداً من فصول هذا التحالف، فقد وصل الزياني، أمس، إلى الأراضي المحتلة ليكون أول مسؤول بحريني يزور دولة الاحتلال رسمياً، على وقع تطور العلاقة بين المنامة وتل أبيب، الثلثين توسعان تحالفهما، وقد اتفقا أمس على تبادل فتح السفارات وبدء الرحلات الجوية المباشرة بينهما. ورافق الوفد البحريني وفد أميركي برئاسة مبعوث واشنطن لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، أفي بيركوفيتش، والتزامن مع زيارة الزياني، وصل وزير الخارجية الإسرائيلي مايك بومبيو ظهر أمس إلى الأراضي المحتلة، في زيارة تستمر يومين وتتضمن بالإضافة إلى زيارة الجولان المحتل، خطوة استفزازية أخرى، تتمثل في زيارة مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة، في أول زيارة لوزير خارجية أميركي لمستوطنة إسرائيلية، في ما يبدو أنها هدية وداع من المسؤولين الأميركيين خطوات غير مسبوقة لدعم انتهاكات إسرائيل ومزاعمها.

وسافر الزياني والوفد المرافق له إلى إسرائيل على متن رحلة طيران الخليج «جي إف 972»، في إشارة إلى رمز الهاتف الدولي لإسرائيل، وهي أول رحلة تجارية للشركة إلى تل أبيب. وقد حلّقت الطائرة فوق السعودية، في تنازل جديد من الرياض لصالح الخطوات التطبيعية.

وكان في استقبال الزياني والوفد المرافق له لدى وصوله إلى مطار بن غوريون قرب تل أبيب، وزير الخارجية الإسرائيلي غابي اشكنازي. وأعلن وزير الخارجية البحريني، أنه تقدم بطلب رسمي إلى الحكومة الإسرائيلية لفتح سفارة في إسرائيل. وأشار في المقابل، خلال مؤتمر صحافي عقده مع اشكنازي، في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية بالقدس المحتلة، إلى أن حكومة البحرين وافقت على الطلب الإسرائيلي لفتح سفارة في المنامة. كما أعلن الزياني أنه وجّه الدعوة إلى نظيره الإسرائيلي، لزيارة المنامة الشهر المقبل، مشيراً إلى أن اشكنازي وافق على تلبية الدعوة. وفي السياق، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن اشكنازي سيجري أول زيارة رسمية إلى البحرين، في الرابع من ديسمبر/كانون الأول المقبل.

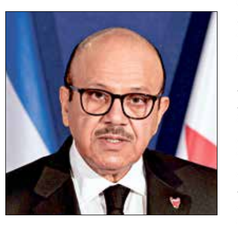

الزياني: 14 رحلة جوية بين إسرائيل والبحرين أسبوعياً

بدوره، قال وزير الخارجية الإسرائيلي، في المؤتمر الصحافي المشترك، إنه يأمل زيارة البحرين قريباً. وأضاف: «اتفقنا في محادثاتنا على فتح سفارة إسرائيلية في المنامة وسفارة بحرينية في إسرائيل في أقرب وقت ممكن، وأنا أمل أن نتمكن من الاحتفال بافتتاحهما بحلول نهاية العام». وأوضح: «سنبدأ قريباً رحلات جوية مباشرة بين بلدينا». وتابع: «أعدكم بالمجيء إلى المنامة في القريب العاجل، وسنواصل مناقشاتنا البناءة التي بدأناها اليوم (أمس)». وقال إنه اعتباراً من 1 ديسمبر المقبل، سيتمكن المواطنون البحرينيون من التقدم للحصول على تأشيرات سفر إلى إسرائيل عبر موقع إنترنت خاص.

وتواصل الترويج للتطبيع الإسرائيلي البحريني في المؤتمر الصحافي الثلاثي الذي عقد أمس بين بومبيو والزياني ونتنياهو. قال بومبيو: «نأمل في أن يكون هناك اتفاقات بين إسرائيل ودول أخرى من أجل منح فرص متميزة للتنمية». وأضاف: «أصبح المجال مفتوحاً أمام الطائرات الإسرائيلية بفضل اتفاقات أبراهام». من جهته، قال نتنياهو إنّ «السلام بين إسرائيل والبحرين مبني على أسس متينة من التعاون المشترك»، مؤكداً أنّ «الدولتين كانتا على تواصل منذ سنوات قبل توقيع اتفاق ابراهام». أما الزياني، فعبّر عن سروره لقيامه «بالزيارة الأولى لإسرائيلي». وأضاف «نركز على التعاون مع إسرائيل في مجالات التجارة والاستثمار والصحة والتعليم وغيرها من المجالات»، مشيراً إلى أنه «سيتم تنفيذ نظام التأشيرة الإلكترونية بين إسرائيل والبحرين اعتباراً من الأول من ديسمبر المقبل». وأضاف: «نعمل على تأمين 14 رحلة جوية بين إسرائيل والبحرين أسبوعياً».

في الأثناء، تواصل التنديد الفلسطيني أمس بزيارة بومبيو وجولتها، وتحديداً زيارته إلى مستوطنة «بساغوت» في الضفة الغربية المحتلة، وبشكل أدق مصنع للنبيذ مقام فيها، لتكون هذه الزيارة هي الأولى لوزير خارجية أميركي لمستوطنة في الضفة الغربية. وتمثل زيارة بومبيو هذه، انحرافاً عن الخط الذي اتخذته الإدارات السابقة: الديمقراطية والجمهورية، والتي دأبت على توجيه انتقادات لإسرائيل بشأن بناء المستوطنات. وندد الآف الفلسطينيين، أمس الأربعاء، بزيارة بومبيو مستوطنة «بساغوت». وحاول بعض الشبان الوصول إلى أقرب نقطة نحو المستوطنة، واشعلوا الإطارات هناك، فيما عقد عدد من أهالي مدينة البيرة، خصوصاً حملة الجنسية الأميركية، مؤتمراً صحافياً موجهاً لوسائل الإعلام الأجنبية، في سلسلة فعاليات مناهضة للزيارة التي استفزت الفلسطينيين، الذين يملكون أراضي في جبل الطويل حيث تقام المستوطنة. من جهة أخرى، استهجن 40 نائباً من الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي، صمت الإدارة الأميركية على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في رسالة وجهها المشرعون الأميركيون، إلى بومبيو، أول من أمس الثلاثاء.

رصد

مصالحة «فتح» و«حماس» أولى الضحايا

غزة ـ يوسف أبو وطفة

يبدو أن ملف المصالحة الفلسطينية سيعود إلى الطريق المسدود من جديد، بعدما أعلنت السلطة الفلسطينية استئناف العلاقات بشكل رسمي مع الاحتلال الإسرائيلي، وعودة العلاقة المدنية والأمنية إلى ما كانت عليه قبل شهر مايو/أيار الماضي. وكانت السلطة أعلنت قبل أشهر وقف التنسيق مع إسرائيل «كافة أشكاله»، احتجاجاً على عدم التزام الاحتلال بالاتفاقيات الثنائية، وتوسع الاستيطان، وخطط الضمّ، فضلاً عن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام، والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية. كما رُفضت منذ ذلك الحين تسلم أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل بالإنابة عنها (المقاصة).

وتعرض لقاء ثنائي بين حركتي «حماس» و«فتح»، عقد مساء أول من أمس الثلاثاء في القاهرة، لانتكاسة، عقب إعلان عودة التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال. وعلى الرغم من خروج اللقاء ببيان (لم ينشره موقع «حماس» الرسمي على الإنترنت، ولم يوزع كالعادة على وسائل الإعلام)، يعلن عن تفاهمات حول عدد من النقاط الخلافية، إلا أنه لم يذكر تفاصيل هذه التفاهمات، مع الاتفاق على استكمال اللقاءات بين الحركتين في القاهرة المقبلة، وأصدرت حركتا «فتح» و«حماس» بياناً مقتضباً حمل صياغة دبلوماسية تبقي جبل الطويل حيث تقام المستوطنة. من جهة أخرى، استهجن 40 نائباً من الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي، صمت الإدارة الأميركية على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في رسالة وجهها المشرعون الأميركيون، إلى بومبيو، أول من أمس الثلاثاء.

باسل الفلسطينيون بحكومة وحدة تحدّ آمالهم (مجدي فتحي/Getty)

هذه المرة، ومع إعلان السلطة الرسمي استئناف علاقاتها بالاحتلال، تسارعت ردود الفعل الفلسطينية والفصائلية الرافضة لهذا القرار، والذي تزامن مع لقاءات «فتح» و«حماس» في القاهرة، أملاً في الوصول إلى خارطة طريق تنفذ على الأرض. وفي أعقاب الإعلان عن عودة التنسيق الأمني، هاجمت «حماس» السلطة الفلسطينية نظراً لموقفها الذي رأت فيه ضربة لكل محاولات بناء الشراكة الوطنية وإنجاز مصالحة داخلية، فيما رأت حركة «الجهاد الإسلامي» والجبهتان الشعبية والديمقراطية، أن ما حصل ينسف كل الجهود ويتقلب على مخرجات لقاء الأمناء العامين وقرارات المجلس المركزي والوطني لمنظمة التحرير.

أما إعلامياً، فبدوا أن مسلسل التراشق بين الأطراف لن يتأخر كثيراً، خصوصاً بعد الانتقادات التي وجهت للسلطة، في الوقت الذي سارع فيه أنصار حركة «حماس» عبر منصات التواصل الاجتماعي لشن هجوم لاذع ضد «فتح» والرئيس الفلسطيني محمود عباس تحديداً. وعوّل البعض خلال الفترة الماضية بدرجة متدنية من التفاؤل على إمكانية نجاح الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الوطنية والذهاب نحو انتخابات تشريعية ورئاسية، تعيد تجديد الشرعيات الفلسطينية وتمنحهم حق اختيار حكومة جديدة تحلّ أزماتهم. ولا يُستبعد أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من التراجع والانتكاسات في العلاقات الداخلية بين الفصائل، إذ يخشى أنصار «حماس» و«الجهاد الإسلامي» من أن يعزز استئناف التنسيق الأمني في الضفة الغربية عودة عمليات الملاحقة والاعتقال بحقهم.

في الأثناء، يعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، مخيمر أبو سعدة، أن ما حصل لم يكن مستبعداً كثيراً، خصوصاً مع ظهور نتائج الانتخابات الأميركية التي تمنح المرشح الديمقراطي جو بايدن سدّة الحكم في البيت الأبيض لأربع سنوات مقبلة. ويرى أبو سعدة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ملف المصالحة سيدخل في نفق مظلم من جديد، خصوصاً بعد بيان «حماس» الذي هاجم ودان استئناف العلاقة مع إسرائيل. واعتبر أنه سيكون من الصعب على الأطراف الخارجية، مثل مصر، أو حتى الداخلية، مثل (مسؤولي ملف المصالحة الجديدين في «فتح» و«حماس») جبريل الرجوب وصالح العاروري، أن ينعشوا الملف. ويستبعد موافقة «حماس» على المصالحة في ظلّ التنسيق الأمني وعودة العلاقة مع إسرائيل بعد فترة من التجميد استمرت لأكثر من ستة أشهر. ووفق أبو سعدة، فإن إعادة العلاقات مع إسرائيل بشكل رسمي، ستعيد ملف المصالحة إلى الصفر. ولفت إلى أن هذا الملف كان يتعامل معه من قبل «فتح» و«حماس» بشكل تكتيكي على مدار سنوات من جهته، يقول الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، إن ملف المصالحة شهد خلال الفترة الماضية تحركاً على خلفية تقييم سياسي متعلق بـ«صفقة القرن» ووجود ترامب (الذي خسر معركة تجديد ولايته في الانتخابات الرئاسية الأخيرة) في البيت الأبيض. ويوضح عوكل، لـ«العربي الجديد»، أن ملف المصالحة لم يكن معزولاً عن الأرضية السياسية، مضيفاً أن الإعلان المفاجئ من السلطة عن استئناف العلاقة مع إسرائيل، يقطع الطريق على استكمال الحوارات مع حركة «حماس» بشكل كامل.

ويشير إلى أن ما جرى يعكس رغبة استمرار السلطة في نهجها السياسي الحالي، الذي تختلف معه حركة «حماس» والفصائل الأخرى، وبالتالي ما يجري الآن هو عودة للمراهنة على حقبة جو بايدن واستئناف المفاوضات مع إسرائيل.

شرق غرب

امير قطر يبحث مع غني تطورات افغانستان

استعرض أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (الصورة)، أمس الأربعاء، في اتصال هاتفي مع الرئيس الأفغاني أشرف غني، أوجه تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. وذكرت وكالة الأنباء القطرية «قنا» أنه تمّ خلال الاتصال مناقشة آخر تطورات الأوضاع في أفغانستان، ومفاوضات السلام الأفغانية التي تستضيفها الدوحة.

(العربي الجديد)

لقاء اردني ـ إماراتي ـ بحريني

عقد العاهل الأردني عبد الله الثاني، والملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان، قمة ثلاثية في العاصمة الإماراتية أبوظبي، أمس الأربعاء. وذكر بيان صادر عن الديوان الملكي الهاشمي أن المباحثات تطرقت إلى القضية الفلسطينية، وضرورة تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على خط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

(العربي الجديد)

العراق: اعتقال 8 من «داعش»

أعلنت وزارة الداخلية العراقية، أمس الأربعاء، عن اعتقال 8 عناصر من تنظيم «داعش»، بينهم امرأة، شمالي البلاد. وذكرت الوزارة في بيان أن عناصرها «تمكنت من إلقاء القبض على 8 إرهابيين، بينهم امرأة، بمناطق متفرقة من محافظة

صلاح الدين». وأضاف البيان أنه «خلال التحقيقات الأولية اعترف المعتقلون بانتمائهم للتنظيم، واشتراكهم بعمليات عدة ضد القوات الأمنية والمواطنين».

(الأناضول)

الجزائر: إعادة محاكمة جنرالات وسياسيين

وافق القضاء الجزائري، أمس الأربعاء، على إعادة المحاكمة العسكرية لقادة سابقين في جهاز المخابرات، بالإضافة إلى شقيق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، فيما يعرف بقضية «الاجتماع الشهير في مارس/ آذار 2019 والتآمر على السلطة والجيش». وأصدرت المحكمة العليا، وهي أعلى هيئة تقاضي في الجزائر، قراراً بقبول طعن قدمته هيئة دفاع المتهمين في الأحكام التي كانت أصدرتها المحكمة العسكرية في حق قائدي جهاز المخابرات السابقين، الجنرال محمد مدين «توفيق»، وعثمان بشير طرطاق، والسعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، إضافة إلى رئيسة حزب العمال لويزة حنون.

(العربي الجديد)

عمليات خطف لـ«الكردستاني» شمالي العراق

أكد مسؤول محلي في إقليم كردستان العراق شمالي البلاد، أمس الأربعاء، تجدد عمليات الخطف التي يقوم بها حزب «العمال الكردستاني» ضد المدنيين في مناطق متفرقة من الإقليم. وقال رئيس بلدة ورتي التابعة لمدينة راوندوز في محافظة أربيل، مصلح زار، إن عمليتي خطف جديدتين وقعتا خلال اليومين الماضيين. ولفت إلى أن إدارة بلدته لا تتواصل مع «الكردستاني».

(العربي الجديد)

تثير العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومصر تحت قيادة عبد الفتاح السيسي الكثير من الأسئلة. هذه الشراكة وأسبابها يضيء عليها هذا التقرير الذي تنشره «العربي الجديد» بالتعاون مع «أوريان 21»

الاتحاد الأوروبي ومصر

شراكة تنتهك القيم الأساسية

بودوان لوس

ولّى زمن ابتهاج الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي بالربيع العربي. لم يعد هناك أدنى تردد في التعاون مع أكثر الديكتاتوريات وحشية، كالنظام المصري. مرت رحلته إلى مصر من دون أن يلاحظها أحد، في وقت كانت فيه أعين العالم مشدودة إلى أميركا، التي كانت تحبس أنفاسها في خضم الفرز الانتخابي. هكذا قام رئيس المجلس الأوروبي، البلجيكي شارل ميشال، بزيارة لبضع ساعات إلى القاهرة، يوم 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، للقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. يتعلق الأمر، بحسب بروكسل، بطلب الاستشارة من أحد أهم القادة العرب، في وقت تُلقي فيه الأزمة الجديدة التي اندلعت في فرنسا، وهي قضية الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول، بظلالها، وتهدد بتعقيد العلاقات بين الغرب والشرق. بلغة خشبية، قال الأوروبيون المصري، منذ انقلاب يوليو/ تموز 2013 الذي أنهى عاماً من حكم «الإخوان المسلمين»، في إدارة البلاد على أساس نزع الحريات، وبالتالي، قمع أي اختلاف. من مكتبه في تونس، يرى المصري حسين فاومي، الباحث في منظمة العفو الدولية لشؤون شمال أفريقيا، أن «أزمة حقوق الإنسان في مصر صارخة». يشرح الوضع قائلاً إنّ «التعذيب أصبح منهجياً، كما أن قوات الأمن تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب لقمع المعارضين السياسيين والأصوات المنتقدة ولو حتى نشطاء حقوق الإنسان. يتعرض آلاف الأشخاص إلى حالة من الاختفاء القسري، وقد يتعرضون للاحتجاز وأحياناً للتعذيب قبل أن يُحاكموا». بفضل دعم كلٍّ من واشنطن والرياض وأبوظبي ودول أخرى، تصاعدت لامبالاة النظام المصري بالانتقادات التي توجّه له في ملف حقوق الإنسان، خصوصاً مع إغماض الاتحاد الأوروبي عينيه أمام ما تتعرض له «قيمه» من هجمات شرسة على ضفاف النيل، والاكتفاء بإبداء بعض الملاحظات والنصائح الشكلية تماماً. وبالتالي، باتت حجة الاستقرار الضروري الذي قضى الفترة ما بين 2011 و2016 في القاهرة مبعوثاً خاصاً للمجموعة الليبرالية في البرلمان الأوروبي، أن «العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر تطورت على مرّ السنين». يشرح ديبوف الأمر قائلاً إن هذه العلاقات «بعدما كانت رسمية لغاية سنة 2011 وتعتمد على مشاريع صغيرة من دون أمل في تحقيق تقدّم كبير، مرت إلى مرحلة من التعاون المكثف بهبوب رياح التغيير الديمقراطي في المنطقة، قبل أن تقتصر خلال السنوات الأخيرة على ما هو مفيد: مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. لقد تحسنت إذاً العلاقات بعد 2011، لكن ليس بشكل كبير. لقد توفّرت على الأقل بعض فرص الاستثمار ليس فقط في الاقتصاد المحلي ولكن أيضاً في المجتمع وحتى في الديمقراطية. بيد أن القيادة المصرية لم ترَ أبداً في التطرّق إلى هذا البعد الأخير».

> باحث في منظمة العفو: أزمة حقوق الإنسان في مصر صارخة
>
> أصدر البرلمان الأوروبي 4 قرارات تتعلق بحقوق الإنسان في مصر

لكن هناك ما هو أخطر. تحت القيادة الاستبدادية للسيسي، دخل شريك الأوروبيين المصري، منذ انقلاب يوليو/ تموز 2013 الذي أنهى عاماً من حكم «الإخوان المسلمين»، في إدارة البلاد على أساس نزع الحريات، وبالتالي، قمع أي اختلاف. من مكتبه في تونس، يرى المصري حسين فاومي، الباحث في منظمة العفو الدولية لشؤون شمال أفريقيا، أن «أزمة حقوق الإنسان في مصر صارخة». يشرح الوضع قائلاً إنّ «التعذيب أصبح منهجياً، كما أن قوات الأمن تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب لقمع المعارضين السياسيين والأصوات المنتقدة ولو حتى نشطاء حقوق الإنسان. يتعرض آلاف الأشخاص إلى حالة من الاختفاء القسري، وقد يتعرضون للاحتجاز وأحياناً للتعذيب قبل أن يُحاكموا». بفضل دعم كلٍّ من واشنطن والرياض وأبوظبي ودول أخرى، تصاعدت لامبالاة النظام المصري بالانتقادات التي توجّه له في ملف حقوق الإنسان، خصوصاً مع إغماض الاتحاد الأوروبي عينيه أمام ما تتعرض له «قيمه» من هجمات شرسة على ضفاف النيل، والاكتفاء بإبداء بعض الملاحظات والنصائح الشكلية تماماً. وبالتالي، باتت حجة الاستقرار الضروري من القضية مسألة مبدأ. ومع ذلك، يعرف المراقبون المطلعون، في القاهرة، أن الشؤون الخارجية تخضع أيضاً لتأثير الأجهزة الأمنية، وأن الوزارات التقنية هي ضحاياها. باختصار، يجد التعاون (المصري الأوروبي) نفسه رهينة التوترات السياسية.

> اصدر البرلمان الأوروبي 4 قرارات تتعلق بحقوق الإنسان في مصر

لا يخاطر النظام المصري كثيراً، إذ إن رصيد الإعانات الحالية يبقى في حدود 1,3 مليار يورو، وهي عبارة عن مساعدات للميزانية، ومساعدات قطاعية، ومساهمات في وكالات التنمية، ومساعدات للشركاء العاملين في المنظمات غير الحكومية. تمثل أداة سياسة الجوار الأوروبية هذه حوالي 115 مليون يورو مخصصة لمصر سنوياً. المبلغ ليس هائلاً لبلد من 100 مليون نسمة، فالمغرب يتلقى 200 مليون، وتونس 300، وفلسطين أيضاً (بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»)، يصبح مبلغ الـ115 مليون دولار ضئيلاً مقارنة بالمساعدات الأميركية أو ما يُقدّمه صندوق النقد الدولي، على الرغم من أنها تبقى تبرعات وليست قروضاً. سعياً وراء الشجاعة، يركز الاتحاد الأوروبي على عدد قليل من القطاعات. من دون أن تنسى الدعم الأكثر حذراً لعدد قليل من المنظمات غير الحكومية. وفوق كل هذا، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي الالتزام بهذه المبالغ.

لا تنزعج كبرى الدول الأوروبية من هذا الوضع، فرهانات التجارة والهجرة ومكافحة الإرهاب أهم بكثير. هكذا، على سبيل المثال، فضلت فرنسا وألمانيا وإيطاليا توقيع عقود أسلحة تتألف على التوالي من مقاتلات، قاذفة وغواصات وفرقاطات، وهو ما تُقدّر قيمته بمليارات الدولارات. لذلك، إذا كانت هذه الدول تحتفظ رسمياً بموقف خطابي أخلاقي بشأن حقوق الإنسان داخل المجلس الأوروبي، فإن بنوكها ووكالاتها التنموية لا توقع بدءاً خاصاً باحترام حقوق الإنسان عند عقدها اتفاقيات أو قروض مع هذا البلد، كما أن سفاراتها الثنائية في القاهرة لا تُظهر نفس الحزم، لأن كل طرف يدافع عن مصالحه الوطنية.

إلى جانب المصالح التجارية للأوروبيين، يُحرك النظام المصري بمهارة الأوراق التي بحوزته. تُوضّح ليزلي بيكيمال، مسؤولة المناصرة الأوروبية في معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أن «السلطات عرفت، منذ 2015 على الأقل، كيف تلعب لعبة دبلوماسية سياسية رفيعة، وأحياناً أقل دقة لكن بشكل فعال جداً، لتعزيز دور مصر كشريك «لا غنى عنه» ضمن الاستراتيجية الأوروبية في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وكذلك في إطار مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب. إن هذا الأمر يخلق رهانات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر، والتي على أساسها لا يريد الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء فقدان التعاون المصري عن طريق الاصطدام مع السلطات المصرية بشأن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون».

من موقعها المتميز كمراقبة من بروكسل، تكشف بيكيمال، على الجانب الأوروبي، وجود «تركيبة غير فعالة أو متماسكة بالضرورة: مزيج من الدبلوماسية العامة، التي تتّسم بالخجل فيما يتعلق بالقضايا المرجعية (حقوق الإنسان، مكانة ووزن الجيش المصري، الدعم العسكري لخليفة حفتر في ليبيا...). وتنحصر هذه الدبلوماسية بشكل عام على القنوات الرسمية ذات الوقع الإعلامي الضعيف جداً، مثل المداخلات الشفوية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي تكون غالباً غائبة أو غير بارزة أمام الأحداث المقلقة كقمع التظاهرات في سبتمبر/ أيلول 2019 والذي أسفر عن 4400 اعتقال وإخفاء قسري». في الوقت ذاته، «تطفو هذه الدبلوماسية بشكل واضح ومتماسك وبارز نسبياً عندما يتعلق الأمر بالجوانب «الإيجابية» للعلاقة مع مصر (الدعم المالي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والبنى التحتية، والغاز، أو التعاون حول القضايا الإقليمية مثل فلسطين...)».

لإنقاذ الشرف الأوروبي، إذا جاز التعبير، فإن الوجهة تكون نحو المؤسسة الأوروبي على الرغم من افتقار هذه المؤسسة إلى صلاحيات حقيقية، مع الأسف. إلا أنها أصدرت ما مجموعه أربعة قرارات طارئة تتعلق بحقوق الإنسان في مصر خلال السنوات الأخيرة (أولها عام 2016، بخصوص قضية الباحث الإيطالي جوليو ريجيني، الذي قد تكون «الأجهزة» المصرية وراء وفاته الفظيعة في القاهرة). وأخيراً فقط، في 21 أكتوبر/ تشرين الأول، وجّه 222 نائباً من البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول الأوروبية رسالة مفتوحة إلى السيسي يطالبونه فيها بـ«إطلاق سراح السجناء السياسيين» و«وقف انتهاكات حقوق الإنسان».

يُنشر بالتعاون مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

السيسي وميشال في القاهرة يوم 5 نوفمبر (تويتر)

تقرير

تحسّب لطعون على قائمة المخابرات

مخالفات انتخابات مصر

> أفرزت الانتخابات النيابية المصرية مخالفات عدة، ما أثار خشية المخابرات من احتمال تقديم طعون ضد القائمة الموحّدة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر في مجلس الوزراء ووزارة العدل في مصر عن حالة استنفار في الدوائر القانونية للنظام الحاكم، تحسباً لإقامة طعون أمام المحكمة الدستورية العليا، ضد فوز القائمة الموحّدة الموالية للمخابرات والأمن الوطني، بقيادة حزب «مستقبل وطن» في دائرة شرق الدلتا والقناة وسيناء بانتخابات مجلس النواب الجارية حالياً. وينبع الاستنفار من خسارة القائمة في محافظة دمياط شمال شرقي دلتا النيل، بدائرتيها الأولى والثانية، بفارق أكثر من عشرين ألف صوت أمام قائمة «أبناء مصر» المشكلة من شخصيات غير معروفة، معظمها كانت تطمح للترشح على القائمة الموحّدة، لكنها قوبلت بالرفض. ففي الدائرة الأولى فازت قائمة «أبناء مصر» بنحو 53 ألف صوت في مقابل 44 ألفاً للقائمة الموحدة، وفي الدائرة الثانية، الأكبر في عدد السكان، فازت «أبناء مصر» بأكثر من 75 ألف صوت في مقابل 66 ألفاً و322 صوتاً للقائمة الموحّدة. وعلى الرغم من الفوز بدمياط، إلا أن هذا لم يؤثر على النتيجة الإجمالية على مستوى دائرة القائمة ككل، فقد حققت القائمة الموحّدة فوزاً تقليدياً في كل الدوائر وبفوارق كبيرة، في محافظات الشرقية وبورسعيد والسويس وشمال وجنوب سيناء، وفي دائرتين من ثلاث بالإسماعيلية. وفسّرت مصادر سياسية خسارة القائمة الموحّدة بدمياط، بأنها نتيجة لتصويت عقابي من المواطنين غضباً من ضمّ نواب حاليين للقائمة، لم يقدموا خدمات تذكر للمواطنين خلال الفصل التشريعي السابق. وكذلك ضم مرشحين لا خبرة سياسية سابقة لهم، بل لمّا أنهم حصلوا على الترشح بفعل دفعهم أموالاً طائلة.

ويعود سبب القلق القانوني من هذه الواقعة التي لم تكن تدور بحسبان القائمين على تنظيم الانتخابات، إلى أن المرشحين التابعين للقائمة الموحّدة والمصنفين كممثلين عن محافظة دمياط، عُدّوا خاسرين في انتخابات دائرتي المحافظة، وفي الوقت ذاته نجحوا وحصلوا على المقاعد النيابية بأصوات باقي المحافظات. ويمثل هذا الأمر في رأي بعض القانونيين مخالفة دستورية واضحة، ربما تلقي بظلالها على نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة المغلقة.

ويحتجج القانونيون بالمادة 102 من الدستور الحالي، المعدّلة في عام 2019، وتنص على أن «يُراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما». وبتطبيق هذا النص على الوضع الحالي لنتيجة الانتخابات، فإنها لم تحقق التمثيل العادل لسكان المحافظة التي خسرت فيها القائمة الموحّدة، وأهدرت أصوات نحو 130 ألف ناخب، يمثلون الأغلبية المطلقة ممن شاركوا في التصويت في تلك المحافظة تحديداً.

وكانت هذه المادة قد تسببت في تعقيد إجراءات تشكيل القوائم الموحّدة الأربع التابعة للنظام، في ظل التوسع في تحصيل الأموال عن الترشح على القائمة، تحت شعار التبرّع لصندوق «تحيا مصر» أو التبرّع للقائمة وحزب «مستقبل وطن». واستأثرت شخصيات معينة في دائرة السيسي بنسب معتبرة من المرشحين، كالضابط النافذ أحمد شعبان، مدير مكتب مدير المخابرات عباس كامل المقرّب من الضابط محمود السيسي، نجل الرئيس عبد الفتاح السيسي. ودفع شعبان بـ26 عنصراً من مجموعته المسماة «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين» للترشح في القوائم الأربع.

وأدت هذه الظواهر إلى اضطرار إدارة القوائم إلى توزيع مرشحي القائمة على المحافظات. ومع أن القانون خصص عدداً من المرشحين في كل قائمة كممثلين لمحافظة معينة، إلا أن إدارة القوائم وزّعت بعض أعضاء تنسيقية شباب السيسي على محافظات ومناطق لا ينتمون إليها بالأساس، وبعضهم الآخر لا صلة لهم بها إلا بمحل الميلاد. وأثار هذا الأمر غضب المئات من راغبي الترشح الذين استبعدوا لإفساح المجال لقوائم النظام، مما دفع بعضهم للمنافسة على الفردي أو الانضمام لقوائم أخرى غير قادرة على الفوز. لكن حرص إدارة القوائم على توزيع المرشحين حسب المحافظات، حتى ولو لم ينتموا إليها، واختيار مرشحين من كل محافظة لتمثيلها في القائمة، يمثل دليلاً إضافياً على بطلان فوز مرشحي القائمة الموحّدة في المحافظة التي لم تعطهم أصواتها، لا سيما أن الدستور وقانون الانتخابات ينصان على التمثيل العادل للسكان والمحافظات.

ووفقاً للمصادر، فقد تواصل الأمن الوطني، خلال الأيام الماضية، قبل وعقب إعلان النتيجة رسمياً من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات، مع شخصيات في إدارة قائمة «أبناء مصر» الفائزة في دمياط والخاسرة في دائرة شرق الدلتا، لإغرائهم ببعض الترضيات الإعلامية والسياسية في مقابل عدم تقديم طعون على النتيجة، لكنه يبدو أن هذه الجهود ليست كافية، مع تخوّف النظام من رفع دعاوى من المواطنين أنفسهم، الذين أُهدرت أصواتهم.

وذكرت المصادر أن وزارة العدل ترصد بشكل يومي جميع الدعاوى المرفوعة أمام مجلس الدولة بدمياط (محل الدائرتين التي خسرت فيهما القائمة الموحدة)، والزقازيق (المركز الرئيسي لدائرة قائمة شرق الدلتا) وكذلك القاهرة، خشية من رفع دعاوى.

> وزارة العدل ترصد بشكل يومي جميع الدعاوى المرفوعة
>
> وُزّع أعضاء تنسيقية شباب السيسي على مناطق لا ينتمون إليها

سقطت القائمة الموحّدة في دمياط (Getty)

شرق غرب

روسيا: مجلس الشيوخ يوافق على إرسال قوات لكاراباخ

وافق مجلس الاتحاد (الشيوخ) الروسي، أمس الأربعاء، بالإجماع على تفويض الرئيس فلاديمير بوتين (الصورة) إرسال قوات مزودة بالمعدات العسكرية إلى إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان، بمفعول رجعي اعتباراً من 10

نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، حين يوشر نقل أفراد حفظ سلام روس إلى المنطقة من دون تفويض مجلس الاتحاد.

(العربي الجديد)

مقتل زعيم «جيش العدل» الإيرانية في باكستان

نقلت وكالات أنباء إيرانية عن وسائل إعلام باكستانية، أمس الأربعاء، بأن القوات الباكستانية قتلت مساء أول من أمس الثلاثاء، زعيم جماعة «جيش العدل» المعارضة الإيرانية، عمر شاهوزهي مع نجليه في منطقة بلوشستان الباكستانية. وذكرت وكالة «فارس» الإيرانية أن شاهوزهي ونجليه قتلوا خلال اشتباكات مع القوات الباكستانية في منطقة تربت في ولاية بلوشستان. وتنشط جماعة «جيش العدل» المعارضة التي تصنفها الحكومة الإيرانية منظمة إرهابية على الحدود الإيرانية – الباكستانية.

(العربي الجديد)

هونغ كونغ: اعتقال نواب سابقين

اعتقل ثلاثة نواب سابقين في هونغ كونغ ينتمون للمعارضة، أمس الأربعاء، لمحاولتهم عرقلة مناقشة مشروع قانون يجرّم انتقاد النشيد الوطني في المجلس التشريعي في وقت سابق من هذا العام. وكشف كل من شو هوي ديك وراي شان وتيد هوي في منشورات منفصلة على «فيسبوك» أنهم اعتُقلوا على خلفية أحداث مايو/ أيار ويونيو/ حزيران الماضيين. وأكدت الشرطة أنها ألقت القبض على الرجال الثلاثة بتهمة «الإزدراء» و«قصد إلحاق الأذى بالآخرين ومحاولة استخدام مواد ضارة».

(فرانس برس)

بوليفيا: موراليس يستعيد رئاسة حزبه

أعلن الرئيس البوليفي السابق إيفو موراليس (الصورة)، مساء أول من أمس الثلاثاء، استعادته رئاسة حزب «الحركة من أجل الاشتراكية» الحاكم الذي أسسه، وذلك بعد أسبوع على عودته من المنفى. ودعا إلى اجتماع لمسؤولي

الحزب الأسبوع المقبل، لمناقشة الانتخابات المحلية المرتقبة في مارس/ آذار المقبل.

(فرانس برس)

تايلاند: تعديلات دستورية على وقع الاحتجاجات

صوّت المشرعون التايلانديون، أمس الأربعاء، على تعديلات دستورية تستثني في غالبيتها إصلاحاً للنظام الملكي. ويتعلق أحد المقترحات بتغيير أعضاء مجلس الشيوخ المعينين من الجيش بممثلين يتم انتخابهم بشكل مباشر. والدعم من مجلس الشيوخ هو ما أتاح لرئيس الوزراء برايوت تشان أو تشا، الإمساك بزمام السلطة بعد انتخابات العام الماضي. وجاءت الموافقة في خضمّ احتجاجات عنيفة، بعد يوم على إصابة 56 متظاهراً على يد الشرطة، بينهم 6 بالرصاص.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

خاص

حملة ممنهجة على كامل الوزير

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تلبث أزمة وزير الإعلام المصري أسامة هيكل مع جهاز المخابرات العامة، الذي يدير الأذرع الإعلامية، أن تهدأ، حتى ظهرت أزمة جديدة، تكشّف عن عمق الخلافات داخل الدوائر الضيقة حول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وبحسب مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن بطل الأزمة الجديدة، هو وزير النقل الفريق كامل الوزير، الذي كان يشغل منصب رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والذي لم يكن قرار تعيينه في هذا المنصب، عقب منحه رتبة فريق، يروق لبعض المقربين من السيسي، وفي مقدمتهم رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، وجناحه سواء داخل مؤسسة الرئاسة أو في الجهاز.

وخلال الأيام القليلة الماضية، شنّ إعلاميون، في وسائل إعلام مصرية معروفة تبعيتها إلى جهاز المخابرات العامة، حملة ممنهجة على وزير النقل، متهمين إياه بالتقصير في تكليف المهام الموكلة إليه بشأن تطوير قطاع السكك الحديدية، وتسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع.

وأوضحت مصادر خاصة، لـ«العربي الجديد»، أن الهجوم الجديد على وزير النقل، يُعد إحدى حلقات الصراع بين فريقين داخل الدائرة المحيطة بالسيسي. وتتمثل الجبهة الأولى برئيس المخابرات العامة، ومحمود السيسي، نجل الرئيس، والعقيد أحمد شعبان. أما الثانية، والمعروفة بجبهة فريق الرئاسة، فعلى رأسها مدير مكتب الرئيس محسن عبد النبي، ومجموعة القيادات العسكرية التي استعان بها السيسي في أوقات سابقة داخل مؤسسة الرئاسة وبعض المناصب الحكومية. وأوضحت المصادر أن هناك حالة من الغضب داخل المخابرات الحربية، بعد استبعادها بشكل كامل من المشاركة في ما يتعلق بالمشهد الانتخابي، وتنظيم انتخابات مجلس النواب والشيوخ. وقالت المصادر إن هناك معركة طاحنة داخل دائرة الرئيس الضيقة بين الفريقين، حول النفوذ، والاقتراب من «أذن الرئيس». وأشارت المصادر إلى أن كامل الوزير أراد أكثر من مرة لقاء السيسي بدون مواعيد مرتبة مسبقاً، تحت دعوى مناقشة خطط تطوير السكك الحديدية والطرق السريعة مع الرئيس، كونه مهتما بهذه الملفات. وأشارت المصادر إلى أن كامل الوزير تعمد أكثر من مرة خلال فعاليات بحضور رئيس المخابرات العامة، أن يذكّر بأن السيسي دائم الاتصال المباشر به، بشكل شبه يومي، للوقوف على تطورات الإنجازات التي تتم في مجال الطرق والنقل. وكشفت المصادر أن الوزير استغل، أخيراً، تواصله مع الرئيس، وأبدى آراء في أمور خارج اختصاصه - بحد تعبير المصادر- أغضبت فريق المخابرات العامة.

شنّ إعلاميون حملة ممنهجة على وزير النقل (فيسبوك)

تقرير

مقبرة جديدة في ترهونة

سرت: استمرار حفر الخنادق

أعلن الجيش الليبي، أمس الأربعاء، استمرار مرتزقة شركة «فاغنر» الروسية ومليشيات «الجنجويد» السودانية في حفر الخنادق بمدينة سرت، شمالي البلاد. وقال المتحدث باسم غرفة عمليات تحرير سرت الجفرة التابعة للجيش الليبي، عبد الهادي دراه، في تصريح لوكالة «الأناضول» إن «قوات الجيش الليبي لا تزال متمركزة في مواقعها وتراقب عن كثب كل تحركات المرتزقة المسلحة داخل مدينة سرت». وأوضح: «مرتزقة فاغنر الروسية والجنجويد السودانية، لا تزال مستمرة في حفر الخنادق في سرت، ومتمركزة في الجفرة وهون (وسط)».

وأضاف دراه أنّ «اتفاق اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 (تضم 5 أعضاء ممثلين لحكومة الوفاق، و5 ممثلين لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر)، لم يطبق بالصورة الصحيحة، خصوصاً في ما يتعلق بإخراج المرتزقة الأجانب من مدينة سرت». وأختتم قائلاً: «ملتزمون بوقف إطلاق النار وباي اتفاق شريطة تطبيقه بالصورة الصحيحة». واول من أمس الثلاثاء، اعلن الجيش الليبي، أن فتح الطريق الرابط بين مدينتي سرت ومصراتة، مرهون بسحب المرتزقة ونزع الألغام، وأن التحركات العسكرية في سرت والجفرة، لا توحي بإخلاء المنطقة من المرتزقة والمليشيات المسلحة.

في الأثناء، أعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين في ليبيا، أمس الأربعاء، العثور على مقبرة جديدة في مدينة ترهونة، جنوب العاصمة طرابلس. وقال مدير الهيئة الإعلامي في الهيئة، عبد العزيز الجعفري، لوكالة «الأناضول»، إنّ «فرق الهيئة تعمل حالياً على انتشال الجثث من المقبرة، ولا يعرف عددها حتى الآن». وأشار إلى أن عدد المقابر التي تم اكتشافها في ترهونة منذ 5 يونيو/ حزيران الماضي بلغ 27. والأحد الماضي، أعلنت الهيئة دأتها، العثور على مقبرة جماعية في منطقة مشروع الربط بمدينة ترهونة، المعقل السابق لمليشيا الكاني الموالية لحفتر.

وقبل نحو أسبوع، اكتشفت فرق البحث عن الرفات والمفقودين 5 مقابر جماعية في المكان ذاته (مشروع الربط بترهونة). وحسب مصادر ليبية رسمية، ارتكبت مليشيات حفتر وقوات موالية لها، جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية، خلال الفترة من إبريل/نيسان 2019، حتى يونيو/حزيران 2020.

(الأناضول)

متابعة

قوات إثيوبيا تتقدم صوب عاصمة تيغراي

> تواصل قوات الجيش الإثيوبي عمليتها العسكرية في إقليم تيغراي، وقد بدأت بالتقدم نحو عاصمة الإقليم، ميكيلي، على وقع تفاقم الأزمة الإنسانية

بعد ساعات من إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أن العملية العسكرية المتواصلة منذ الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي ضدّ «جبهة تحرير شعب تيغراي» في إقليم تيغراي الشمالي، ستدخل مرحلتها «النهائية والحاسمة»، تقدّمت قوات الجيش الإثيوبي، أمس الأربعاء، صوب عاصمة الإقليم ميكيلي، متجاهلة مناشدات دولية بإجراء محادثات لإنهاء الصراع، ونافية استهداف أي جماعة عرقية بعينها، في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الإنسانية.

وقال الحكام المحليون لمنطقة تيغراي، أمس الأربعاء، إنهم «لن يستسلموا أبداً للقوات الاتحادية وسيهزمونها قريباً». وقالت الحكومة المحلية في بيان مطول بشأن حالة الحرب التي تهز إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي «تيغراي هي الآن جحيم لأعدائها». وأبلغ سكان من تيغراي فروا إلى السودان «رويترز»، بأن مليشيات من إقليم أمهرة المجاور هاجمتهم لاعتبارات عرقية، وأن الغارات الجوية الحكومية تقتل مدنيين. وتنفي حكومة أبي أحمد ذلك. وقالت لجنة الطوارئ الحكومية المشكلة للتعامل مع الأزمة، في بيان أمس الأربعاء: «الحكومة الاتحادية تشجب بأقوى العبارات التوصيف الخاطئ لهذه العملية بأن لها أي انحياز عرقي أو أي انحياز آخر».

وكانت الحكومة الإثيوبية قالت في بيان أصدره فريق العمل المعني بتيغراي، مساء الثلاثاء، إنّ «القوات الاتحادية «حررت» مناطق عدة على الجبهة الشرقية ومنطقة على الجبهة الغربية. وذكر البيان أن «الجيش دمّر قواعد عسكرية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في المنطقتين ويتجه الآن صوب ميكيلي». وقال «قوة المجلس العسكري لجبهة تحرير شعب تيغراي تتراجع الآن، والجيش يسير لتقديم هذا المجلس إلى العدالة». واتهمت الحكومة قوات المتمردين بتدمير جسور تصل ميكيلي ببقية البلاد، في محاولة لوقف تقدم القوات الحكومية صوب المدينة. وقالت لجنة الطوارئ الحكومية إن قوات تابعة لـ«الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، دمرت قطاعاً من الطريق الرئيسي المتجه شرقاً إلى ميكيلي. من جهته، قال رئيس إقليم تيغراي، دبرصيون جيرماكيئيل، لوكالة «رويترز» في رسالة نصية أمس، إنّ قواته تراجعت لكنه نفى تدمير جسور. وأوضح: «غيّرنا خط دفاعنا ونتيجة لذلك، فهم يدخلون بعض بلدات جنوب تيغراي». في غضون ذلك، تتفاقم الأزمة الإنسانية، إذ يحاصر الجوع مواطني إقليم تيغراي، حيث تم إغلاق الطرق والمطارات، في ظلّ استمرار الصراع الذي أدى إلى فرار الآلاف من السكان إلى السودان المجاور.

وطالبت الأمم المتحدة، مساء أول من أمس الثلاثاء، إثيوبيا بإعادة فتح الطرق إلى إقليم تيغراي، لإغاثة المتضررين من النزاع المسلح، محذرة من اقتراب نفاد الإمدادات. وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، خلال مؤتمر صحافي، مساء الثلاثاء إن «الطرق المؤدية إلى تيغراي لا تزال مغلقة، ويحذر شركاؤنا من أن الإمدادات ستنفد قريباً، ما يعرض الملايين لخطر انعدام الأمن الغذائي والأمراض». وتابع: «شركاء الأمم المتحدة يُضعون حالياً اللمسات الأخيرة على خطة الاستجابة الإنسانية لتقديم المساعدات لنحو مليوني شخص في تيغراي وغرب وأمهرة من الآن وحتى يناير/كانون الثاني المقبل».

من جهته، قال وكيل الأمين العام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، في بيان الثلاثاء، إنه «حتى قبل الأعمال العدائية الحالية، كان نحو مليون شخص في تيغراي، وملايين آخرين يعيشون قرب حدود الإقليم، بحاجة للمساعدة الإنسانية». وتابع أن «الوضع الحالي يزيد من احتياجات السكان وضعفهم، ويعطل عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى». ووفقاً لتقييم داخلي أجرته إحدى المنظمات الإنسانية، اطلعت عليه وكالة «أسوشييتد برس»، فإنه «لم يتبقَ سوى القليل جداً من الموارد في هذه المرحلة، حتى لو كان لديك المال». وقال التقييم، الذي استند إلى معلومات من عامل في المنظمة تمكن من الخروج، إن الناس «سيبقون في مكانهم، فلا يوجد مكان في تيغراي يختلف فيه الوضع، كما أن لا يمكنهم العبور إلى المناطق الأخرى في إثيوبيا بسبب الخوف مما قد يحدث لهم».

بدورها، قالت حكومة إقليم تيغراي، أمس الأربعاء، إن أكثر من مائة ألف مدني نزحوا وسعى إلى تقديم مساعدات إنسانية عاجلة. أما وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، فقال في بيان مساء الثلاثاء: «يجب منح العاملين في المجال الإنساني ممراً آمناً لتقديم المساعدة للفئات الضعيفة». مشدداً على ضرورة «استعادة خدمات الاتصالات في منطقة تيغراي للسماح للمصادر المستقلة بنقل تطورات الوضع والسماح بالتواصل مع المدنيين، بما في ذلك المواطنون الأميركيون».

(رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

> الأمم المتحدة تطالب إثيوبيا بفتح الطرق لإغاثة تيغراي

الغلاف

اختصر مسؤول أميركي ما يحاول فعله دونالد ترامب بالقول: «إنّ هدف إدارة دونالد ترامب هو إشعال أكبر قدر ممكن من الحرائق، ليكون من الصعب على إدارة بايدن التراجع عنها»

حرائق ترامب تحاصر بايدن

انسحابات ومغامرات عسكرية لعرقلة الرئيس المنتخب

واشنطن، بغداد، كابول
العربي الجديد

«إنّ هدف إدارة دونالد ترامب هو إشعال أكبر قدر ممكن من الحرائق، ليكون من الصعب على إدارة بايدن التراجع عنها». تختصر هذه العبارة التي أدلى بها مسؤول أميركي لقناة «سي أن أن» كلّ ما يحاول الرئيس الأميركي الخاسر فعله من خلال ورشة القرارات والتهديدات التي يقوم بها أخيراً، أكان لناحية التفكير بتوجيه ضربة عسكرية في الخارج، قد تكون لإيران، أو سحب القوات الأميركية سريعاً من الخارج، وتوريط جو بايدن بمجموعة من الأزمات تكبل ولايته قبل أن تبدأ حتى. ولم تمض أيام قليلة على إقالة الرئيس ترامب وزير دفاعه مارك إسبر، من منصبه، وتعيين وزير دفاع بالوكالة موال له، هو كريستوفر ميلر، المدير السابق للمركز الوطني لمكافحة الإرهاب، حتى انجلت الصورة في ما خصّ توجهات ترامب على صعيد السياسة الخارجية، في الأيام الأخيرة المتبقية من ولايته، قبل موعد تسليم السلطة رسمياً لخلفه الديمقراطي جو بايدن. وكانت تكهنات كثيرة قد سرت حول أسباب إقالة إسبر، ووضعها البعض في إطار تصفية حسابات داخلية معه. لكن الرئيس الخاسر يبدو أنه يدفع بقدر الممكن خلال ما بقي من ولايته، باتجاه استكمال أجندة أكثر التزاماً بوعوده الانتخابية التي كان تعهد بها منذ عام 2016، والمبنية على أساس النزعة الأميركية «الانعزالية»، والتي يعتبر ترامب حالياً رأس حربتها. ويصب قرار تقليص عدد القوات الأميركية الموجودة في أفغانستان والعراق، إلى أدنى مستوياتها منذ 20 عاماً، في هذا الإطار. لكن هذا القرار، الذي أعلن عنه أول من أمس، بانتظار قرار لاحق مُرجح، يسحب جميع القوات الأميركية الموجودة في الصومال، وعددها 700، يضع إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن في دائرة مغلقة من الحرائق المشتعلة، خارجياً وداخلياً. فاستمرار غياب التنسيق والتواصل، بين الإدارتين، الجديدة والمغادرة، يجعل قرار الانسحابات التي وضعت موضع التنفيذ، على أن تكون قد استكملت في موعد 15 يناير/ كانون الثاني المقبل، في موضع تعريض الأمن القومي الأميركي للخطر. وعلى الرغم من وصف بعض المحللين خطوة ترامب بالرمزية، بسبب قدرة بايدن على إعادة قوات إضافية إلى هذه البلدان، إلا أن تبعات القرار، الذي قلّلت بغداد وكابول من أهميته، مع غياب أي تنسيق داخلي أميركي، وأيضاً مع «الحلفاء» التقليديين للولايات المتحدة، الذين شاركوها حربيها الطويلتين في العراق وأفغانستان، ومتخماً تحذيرات مؤسسة عسكرية دولية مهمة، هي حلف «الناتو»، كابلة ياتي في ظلّ استمرار الأخطار الأمنية والاستراتيجية على مصالح الولايات المتحدة في بؤر ملتهبة، لا سيما لجهة ما تصفه واشنطن بالأعمال العدائية لإيران، وتزايد وتيرة عنف حركة «طالبان». من منظار أوسع، يختلف الرجلان، ومعهما المنظومة الأميركية، في تقييم الأخطار «القومية» المحدقة بأميركا، وكيفية التعاطي معها، على الرغم من التوافق المبدئي على أولوية التركيز على الخطرين الروسي والصيني. لكن المنظار الأضيق، يسير بالنسبة لترامب من منطلق استكمال وعود انتخابية، يرى أنها الأنسب له، تحضيراً لأي ترشح محتمل له للرئاسة عام 2024. وعلى بايدن، من جهته، أن يواجه فور تسلمه السلطة تداعيات القرارات، ليس فقط لخطرها على الأمن القومي، بل أيضاً لجهة الضغط الذي يمارسه جناح اليسار في الحزب الديمقراطي، خصوصاً بالنسبة للانسحاب النهائي من أفغانستان، المتماهي مع النهج الانعزالي لترامب.

يذكر أن بعض هذه القرارات كان قد بدأ الحديث عنها في الأشهر الأخيرة التي سبقت معركة الرئاسيات الأميركية في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي. وكان ترامب قد أكد «كره قيادات البنتاغون» له، لأنه يريد إنهاء حروب أميركا الطويلة. وكشف موقع «بلومبرغ» في بداية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي عن مناقشة ترامب مع مستشاريه الانسحاب من الصومال. وحول ذلك، قال الرئيس الخاسر إن «المواطن الأميركي» لا يعرف حتى أننا موجودون في مثل هذه الدولة.

وفي إشارة أيضاً إلى عزم الرئيس الخاسر وضع المزيد من العراقيل أمام عهد بايدن، وجعل «إرثه» مكبلاً لسياسة خلفه الخارجية، تعتزم إدارته تصنيف الحوثيين في اليمن منظمة إرهابية، ما يصعب عملية التفاوض لاحقاً لإنهاء الحرب اليمنية. وضغطت الرياض مراراً على واشنطن باتجاه اتخاذ مثل هذه الخطوة. وقال دبلوماسي أميركي لـ«فورين بوليسي» إن الإدارة «تبحث تصنيف جماعة الحوثيين منذ مدة منظمة إرهابية، لكن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو يريد أن يحصل ذلك سريعاً اليوم». وإذا كان القرار يرتبط أيضاً بزيادة الضغوط على إيران، التي لا تزال أيضاً مهددة أيضاً بخطوة ترامبية عسكرية، فإن «فورين بوليسي» لم تستبعد أيضاً في تقرير أخير لها أن يعمد ترامب إلى إطلاق قنبلة من العيار الثقيل في نهاية عهده، لإطباق الخناق على بايدن، عبر سحب إضافي لجنود بلاده من ألمانيا، أو إعلانه عن الخطة الأخيرة عن انسحاب الولايات المتحدة من حلف شمال الأطلسي (الناتو). ولا تستطيع أي إدارة انتقالية تخطي مثل هذه القرارات، أو إجراء تقييم سريع معمق حول ماهية القرارات التي من الممكن التراجع عنها سريعاً بأوامر تنفيذية. وتخطت الإدارة الأميركية كماً من التحذيرات، صدرت حتى من الحزب الجمهوري، تتعلق بخطر الانسحابات العسكرية من العراق وأفغانستان. وكما كان متوقعاً وفق تسريبات إعلامية عدة، أعلن وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، كريستوفر ميلر، أول من أمس الثلاثاء، أنه سيتم سحب نحو ألفي جندي من أفغانستان بحلول 15 يناير، رافضاً المخاوف القائلة بأن الانسحاب المتسرع قد يقضي على كل ما حاربت من أجله الولايات المتحدة في ذلك البلد. وسيتم سحب 500 جندي من العراق، في الموعد ذاته، بحيث لن يبقى في كل من البلدين سوى 2500 جندي أميركي. وأكد ميلر أن هذا القرار يعكس رغبة ترامب «في إنهاء حربي أفغانستان والعراق بنجاح ومسؤولية، وإعادة جنودنا الشجعان إلى الوطن». متوقعاً وفق تسريبات إعلامية عدة، أعلن ميلر، أول من أمس الثلاثاء، أنه سيتم سحب نحو ألفي جندي من أفغانستان بحلول 15 يناير، رافضاً المخاوف القائلة بأن الانسحاب المتسرع قد يقضي على كل ما حاربت من أجله الولايات المتحدة في ذلك البلد. وسيتم تخطي مثل هذه القرارات، أو إجراء تقييم سريع معمق حول ماهية القرارات التي من الممكن التراجع عنها سريعاً بأوامر تنفيذية. وتخطت الإدارة الأميركية كماً من التحذيرات، صدرت حتى من الحزب الجمهوري، تتعلق بخطر الانسحابات العسكرية من العراق وأفغانستان. وكما كان متوقعاً وفق تسريبات إعلامية عدة، أعلن وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، كريستوفر ميلر، أول من أمس الثلاثاء، أنه سيتم سحب نحو ألفي جندي من أفغانستان بحلول 15 يناير، رافضاً المخاوف القائلة بأن الانسحاب المتسرع قد يقضي على كل ما حاربت من أجله الولايات المتحدة في ذلك البلد. وسيتم تخطي مثل هذه القرارات، أو إجراء تقييم

> أمل كريستوفر ميلر بعودة جميع القوات بحلول مايو
>
> فورين بوليسي: ترامب قد يعلن انسحابا أيضا من الناتو

يحث ترامب إعادة الترشح للرئاسة عام 2024 (تاسوس كاتوبوديس/ Getty)

نقاط قوة؟

قال محللون ومصادر قريبة من جو بايدن (الصورة) لشبكة «سي أن أن» إن فريق دونالد ترامب يتصرف بشكل هجومي ومتطرف جداً، لدرجة أن الانقلاب على بعض قرارات الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات قد يربح بايدن نقاطاً إضافية، ويعزز قوته التفاوضية مع «الخصوم». كذلك رأى محللون آخرون أن الاختلاف بين الرجلين قد يكون في الأسلوب فقط، إذ إنهما يشتركان في هدف الانسحاب من أفغانستان وجعل إيران خالية من السلاح النووي.

مقاربة جمهورية لمواجهة الصين

يضغط المشرعون الجمهوريون في الكونغرس لاعتماد مقاربة متعددة الأطراف لمواجهة الصين، مع طلب دعم موسع من أوروبا، في استراتيجية تتوافق مع رؤية إدارة جو بايدن المنتظرة. وبحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن الجمهوريين في لجنة الشؤون الخارجية أصدروا تقريراً أمس الأربعاء، يتحدث عن ضرورة العمل مع الشركاء الأوروبيين، والأمم المتحدة، وديمقراطيات السوق الأخرى، لمواجهة الصين، فيما ركّب فريق بايدن الانتقالي بذلك.

وسنعيد رجالنا ونساءنا إلى الوطن»، متحدثاً عن أمل ترامب «في عودة جميع الجنود إلى الوطن بحلول شهر مايو/ أيار المقبل». وأضاف ميلر «سنحمي أطفالنا من العبء الثقيل للحرب المستمرة وخسائرها، وسنكرم التضحيات التي بذلت من أجل السلام والاستقرار في أفغانستان والعراق والعالم».

وأتى الإعلان على الرغم من تحذير حلفاء للولايات المتحدة ومسؤولين أميركيين بارزين بأن خفض عديد القوات الأميركية سيضعف الحكومتين الأفغانية والعراقية في مواجهة المتطرفين. وكان وزير الدفاع الأميركي المقال، مارك إسبر، قد سلّم قبيل مغادرته منصبه مذكرة سرّية اعتبر فيها أن الوضع على الأرض في أفغانستان لا يسمح بتقليص عدد القوات الأميركية، متحدثاً عن «عودة هجمات طالبان، وقلق على سلامة القوات المتبقية، والضرر المحتمل على تحالفات للولايات المتحدة، وكذلك على إمكانية أن يضر الانسحاب جهود توصل طالبان والحكومة الأفغانية لاتفاق سلام». وفتح غياب قائد القوات الأميركية المشتركة الجنرال مارك ميلي عن مؤتمر ميلر الصحافي، أسئلة حول مدى موافقة القيادة العسكرية على مثل هذه القرارات. من جهته، أكد مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض روبرت أوبراين أن خفض القوات كان يجرى بحثه منذ فترة. وأوضح أنه «قبل 4 سنوات، ترشح الرئيس ترامب على أساس وعد بوقف حروب أميركا الطويلة، واليوم تم الإعلان في الكونغرس أن الرئيس ترامب يلتزم بوعده للشعب الأميركي». وقال مسؤول في إدارة ترامب، لموقع «سي أن أن»، إن البيت الأبيض أمر ميلر بالتركيز خلال الأسابيع المتبقية على الحروب السيبرانية وغير التقليدية، مع تركيز بشكل خاص على الصين. كذلك تبحث الإدارة تصنيف الحوثيين في اليمن منظمة إرهابية، وتستعجل بدعم القوات الأفغانية إذا دعت الحاجة إليه.

وفي العراق، أثار قرار واشنطن بالتخفيض الجديد لعديد قواتها العاملة في هذا البلد، من 3200 إلى 2500 جندي، ردود فعل متباينة لدى قوى سياسية عراقية مختلفة. ففي الوقت الذي يعتقد البعض أن الأميركيين يعدون الانسحاب بمثابة عقوبة للعراق، قلّل آخرون من أهمية القرار الأميركي، في ظلّ بقاء هذه القوات، بغض النظر عن عددها. يذكر أنه بعد ساعة من إعلان البنتاغون سحباً للقوات، شهدت العاصمة العراقية بغداد هجوماً بـ6 صواريخ استهدف المنطقة الخضراء، التي تضم السفارة الأميركية وبعثات دبلوماسية غربية وتسبب بمقتل طفلة وجرح مدنيين آخرين.

ورجح مسؤولان عراقيان في بغداد أن يكون التخفيض الجديد من وحدات تدريب ودعم معلوماتي، مستبعدين إغلاق أي قاعدة جديدة في العراق على غرار ما حدث خلال الأشهر الماضية. وقال مسؤول لـ«العربي الجديد» إن المتوقع أن يكون التخفيض من معسكر المطار ووحدة دعم متقدمة قرب بغداد، كانت تقدم معلومات جوية للقوات العراقية عن تحركات «داعش»، مستبعداً إغلاق أي من قاعدتي عين الأسد وحرير غرب الأنبار وشرق أربيل في الوقت الراهن. ورأى عضو ائتلاف «دولة القانون»، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، سعد المطلبي، أن تخفيض عديد القوات الأميركية في العراق قد يكون مرتبطاً بالانتخابات الأميركية وتفاعلاتها، مبيناً أن الإدارة الحالية في واشنطن تعتبر الانسحاب بمثابة العقوبة للعراق.

وأشار المطلبي في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن الأميركيين يعتقدون أن انسحاب قواتهم من البلاد سيجعل العراق في خطر، متوقعاً أن يكون الانسحاب على شكل انسحاب كتيبة من كل مكان توجد فيه، وليس إخلاء قاعدة بشكل كامل.

من جهته، قلل عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كريم عليوي من أهمية الحديث عن تخفيض عدد القوات الأميركية في العراق، مبيناً في إيجاز صحافي قدمه أمس أن هذا الحديث هو مجرد تصريحات إعلامية، ومضيفاً أن الولايات المتحدة لا تريد الخروج من العراق، بل تريد تعزيز وجودها من أجل تحقيق مشاريعها.

واعتبر عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان، مثنى أمين، أن بلاده «غير مهيأة في هذا الوقت للانسحاب الأميركي»، فيما رأى النائب عن تحالف «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي) أن تخفيض عدد القوات الأميركية في العراق سيسهم في تقوية الجبهة البرلمانية المطالبة بإخراج القوات الأميركية من البلاد.

وفي أفغانستان، أكد صديق صديقي، المتحدث باسم الرئيس الأفغاني أشرف غني، عبر «تويتر»، أن غني وميلر تحدثا هاتفياً بخصوص «استمرار الدعم العسكري الأميركي للقوات الأمنية الأفغانية وقوات الدفاع».

وتقول الحكومة الأفغانية إن خفض القوات الأميركية لن يؤثر سلباً على أمن البلاد، لأن الجيش الأفغاني بمفرده يقوم حالياً بالعمليات ضد حركة «طالبان» والجماعات المسلحة، مع اعتقادها أنه بموجب الاتفاقية بينها وبين واشنطن، ستقوم واشنطن بالتحقق من أن إيران بدأت تضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في أجهزة طرد مركزي جديدة من طراز «أي آر أم 2»، تم تركيبها في نطنز. وينص الاتفاق النووي على أن بإمكان إيران فقط تخزين اليورانيوم المخصب عن طريق الجبل الأول من أجهزة طرد مركزي جديدة من طراز «أي آر 1 أم»، وإن هذا هو الطراز الوحيد الذي يحق لها استخدامه في المنشأة. وكان تقرير للوكالة صدر الأسبوع الماضي ذكر أن طهران ركّبت سلسلة أجهزة الطرد المركزي متطورة من طراز «أي آر أم 2»، تحت الأرض في نطنز، لكنه قال إنها لم تغذ تلك السلسلة بغاز سادس فلوريد اليورانيوم. وقالت الوكالة في التقرير الموجه للدول الأعضاء والمؤرخ، الثلاثاء «تحققت الوكالة من أن إيران بدأت تضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في أجهزة طرد مركزي جديدة من طراز «أي آر أم 2» تمّ تركيبها في نطنز».

هل يصلح بايدن ما أفسده ترامب في الأمم المتحدة؟

منذ وصوله للبيت الأبيض، اعتمد الرئيس الخاسر دونالد ترامب وبين مؤسسات الأمم المتحدة بالتوتر الشديد وحتى العداوة. ومن أجل مد الجسور مع هذه المنظمة ومؤسساتها، سيحتاج الرئيس المنتخب جو بايدن، إلى إصلاح ما أفسده سلفه وإدارته في قائمة طويلة من الملفات، ومن بينها الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، ومن الاتفاق النووي الإيراني، وتقديم طلب الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وعدم الانضمام لمبادرة «كوفاكس» (المعنيّة باللقاحات للوقاية من كوفيد-19) برعاية منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية «اليونيسكو»، ووقف تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفرض عقوبات على أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، والانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وعدم الانضمام إلى الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

نيويورك ـ **إبتسام عازم**

اتسمت العلاقة بين إدارة الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب وبين مؤسسات الأمم المتحدة بالتوتر الشديد وحتى العداوة. ومن أجل مد الجسور مع هذه المنظمة ومؤسساتها، سيحتاج الرئيس المنتخب جو بايدن، إلى إصلاح ما أفسده سلفه وإدارته في قائمة طويلة من الملفات، ومن بينها الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، ومن الاتفاق النووي الإيراني، وتقديم طلب الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وعدم الانضمام لمبادرة «كوفاكس» (المعنيّة باللقاحات للوقاية من كوفيد-19) وبرعاية منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية «اليونيسكو»، ووقف تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفرض عقوبات على أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، والانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وعدم الانضمام إلى الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، وكذلك عدم دفع جميع مستحقات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ووقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وغيرها.

وقد تبدو العودة إلى هذه المؤسسات والاتفاقيات سهلة للوهلة الأولى، لكن التفاصيل تظهر عدداً من التحديّات التي تواجه بايدن. في ما يخصّ اتفاقية باريس للمناخ مثلاً، صادق دخول الانسحاب من الاتفاقية حيّز التنفيذ رسمياً بعد يوم من الانتخابات الأميركية، أي في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، وبذلك أصبحت أول دولة في العالم تقبل على هذه الخطوة. ومن المتوقع أن يوقّع بايدن في اليوم الأول لتوليه الرئاسة على مرسوم رئاسي يعيد انضمام بلاده للاتفاقية، لكن التحدي الأكبر يكمن في تنفيذ أهدافها.

أمّا العودة إلى الاتفاقية النووية الإيرانية، فهي معقّدة لأسباب عدة من بينها فرض إدارة ترامب لعدد كبير من العقوبات على إيران، وقد يواجه بايدن تحديات داخلية في رفعها جميعها أو عدد منها. كما أنّ الجانب الإيراني، بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاقية عام 2018، رفع من قدرته على تخصيب اليورانيوم وزاد من معدلات مخزونه من اليورانيوم المخصب ليصل إلى أضعاف الحد المسموح به بحسب الاتفاقية. ويبقى السؤال ما إذا كان هناك استعداداً عند الجانبين الأميركي والإيراني للتفاوض على شروط جديدة للاتفاقية؟

في يونيو/حزيران 2018، انسحبت الولايات المتحدة من عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بحجة أنه «معاد لإسرائيل» وبرّكز على خروقات الأخيرة لحقوق الفلسطينيين، على الرغم من أنّ تلك الادعاءات غير صحيحة، إذ يوثق المجلس خروقات حقوق الإنسان حول العالم. وتطالب منظمات حقوق إنسان أميركية بايدن بالعودة إلى المجلس. وفي سياق منفصل، كانت إدارة ترامب قد أدرجت عدداً من القضاة في المحكمة الجنائية الدولية على قائمة العقوبات، من بينهم المدعية العامة للمحكمة، فاتو بنسودا. ويعود ذلك لعدد من الأسباب، من بينها تحقيق مكتب المدعية بجرائم حرب محتملة ارتكبها جنود أميركيون في أفغانستان، وأخرى ارتكبها جنود إسرائيليون في فلسطين. ومن غير المتوقع أن ينضم بايدن إلى نظام روما الأساسي (تأسست بموجبه المحكمة الجنائية الدولية) ومعه المحكمة، ولكن من المتوقع أن يخفف من حدة العداء للمحكمة وربما رفع أسماء القضاة عن قائمة العقوبات الأميركية. في ما يخصّ منظمة الصحة العالمية، فإن بايدن كان قد أعلن عن نيته إلغاء قرار ترامب بالانسحاب من المنظمة، والذي يدخل حيّز التنفيذ في 6 يوليو/ تموز المقبل، أي بعد عام من تقديم الطلب. وكانت الولايات المتحدة من أكبر الداعمين مالياً للمنظمة ولعدد من البرامج التي تضطلع بها، ومن غير الواضح ما هو حجم الدعم الذي ستقدمه الآن إضافة إلى الميزانية العادية التي تشترك بها. ويطالب مختصون في الولايات المتحدة إدارة بايدن بالانضمام إلى مبادرة «كوفاكس» التي ترعاها منظمة الصحة العالمية ومن أهدافها تنسيق الجهود الدولية للحصول على لقاح ضدّ فيروس كورونا، كما تأمين توزيعه وحصول الدول الفقيرة على نصيبها منه وليس فقط الدول الغنية. وتحتاج المبادرة لعشرات المليارات من الدولارات الإضافية لضمان نجاحها. والولايات المتحدة، بالإضافة إلى روسيا، هي من الدول القليلة التي لم تنضم إليها.

وقد تعود الولايات المتحدة للانضمام إلى منظمة «اليونيسكو» بعدما انسحب ترامب منها عام 2018، إلا أنّ الحيثيات قد تكون معقدة كذلك. ونظرياً، فإن الولايات المتحدة مدينة لـ«اليونيسكو» بحوالي 600 مليون دولار، بسبب توقفها عن دفع مستحقات المنظمة منذ عام 2011. إذ كانت إدارة أوباما قد جمدت عضويتها في المنظمة من دون أن تنسحب منها، ورفضت دفع مستحقاتها منذ ذلك الوقت. وجاء قرار إدارة أوباما آنذاك بسبب سماح المنظمة لفلسطين بالانضمام لعضويتها عام 2011.

ولا تقتضي حرب إدارة ترامب والحزب الجمهوري على منظمات الأمم المتحدة التي قد تدخل السياسة بشكل ما في عملها، بل إنّ إدارة الرئيس الخاسر، وجميع الرؤساء الجمهوريين منذ عهد رونالد ريغان، توقفوا عن دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى الرغم من أنّ الصندوق لا يقدم أي دعم مباشر لخدمات الإجهاض، إلا أنّ الجدل الداخلي الأميركي حول هذا الموضوع انعكس على الدعم المادي للصندوق. ولم تسلم قوات حفظ السلام كذلك من تخلف الإدارة الأميركية عن دفع مساهماتها، والتي تحسب بالعادة وفق معدل دخل الفرد للدولة والناتج المحلي الإجمالي. وحتى الآن، فإن الولايات المتحدة متخلفة عن دفع قرابة 900 مليون دولار لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وفي التمويل كذلك، فإن الولايات المتحدة تحت إدارة ترامب، أوقفت تمويلها بالكامل لـ«أونروا» في محاولة لإلغاء الوكالة ومعها حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وتواجه «أونروا» حالياً أزمة مالية خانقة تهدد سبل عيش ورزق أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني. ومن المتوقع أن يعيد بايدن الدعم للمنظمة، لكن من غير الواضح مستوى الدعم الذي سيقدمه.

بالإضافة إلى كل هذا، فإن الولايات المتحدة، تحت إدارة ترامب، رفضت الانضمام للميثاق العالمي للهجرة الآمنة واللجوء، أو حتى الانخراط بشكل جدي في المفاوضات التي جرت عامي 2017 و2018. وتطالب منظمات حقوقية معنية بالهجرة إدارة بايدن بالانضمام إلى الاتفاق. هي ملفات كثيرة في انتظار بايدن، وقد يأخذ سنوات لتصليح ما أتلفه ترامب وإدارته، ولعل أهمها الثقة.

> العودة إلى الاتفاقية النووية الإيرانية معقدة لأسباب عدة

أسمت علاقة ترامب ومؤسسات الأمم المتحدة بالتوتر الشديد (Getty)

رسائل إيرانية مباشرة: مستعدون للتفاوض

> أبدت طهران، أمس، انفتاحاً تجاه الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، واضعة النقاط على حروف اي عملية مقبلة للتفاوض، بعد رحيل إدارة دونالد ترامب

طهران ـ **العربي الجديد**

أحيا فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية، لغة الدبلوماسية والتفاوض في إيران حيال واشنطن، بعد 4 سنوات من التوتر الشديد في العلاقات بين البلدين، والتي أوصلها ترامب إلى مدى غير مسبوق في إطار حملة «العقوبات القصوى». وفي مواجهة انتقادات المحافظين لحكومته، وتحميلها مسؤولية الأزمة الاقتصادية، دعا روحاني هذه القوى إلى «عدم تبرئة أميركا»، متهماً «البعض بتبرئة الإدارة الأميركية لأجل الانتخابات الرئاسية (الإيرانية) عام 2021». وحول إنجازات حكومته، قال «إننا أنهينا الحظر التسليحي (الأممي)»، مضيفاً أن «أولئك الذين يتساءلون عما فعلناه خلال هذه السنوات، نقول لهم إننا أنهينا هذا الحظر ووصلنا التعامل مع العالم».

بدوره، توقع وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في مقابلة مع صحيفة «إيران» الرسمية، نشرت أمس، أن تكون ظروف بلاده في عهد بايدن أفضل. وقال ظريف «إنني أتوقع أن الظروف بفضل من الله واستمرار المقاومة والإدراك لسان كل من الرئيس حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف.

واعتبر روحاني، أمس الأربعاء، خلال اجتماع لهيئة الحكومة، أن «الإدارة الأميركية المقبلة ستمضي بالظروف نحو الالتزام بالقواعد، في المستوى الذي كانت تلتزم به أميركا». لافتاً إلى أن «الإدارات السابقة لم تكن بالطبع ملتزمة بجميع القواعد، لكن هذه الإدارة (إدارة ترامب) كانت متمردة». واعتبر أن «الإدارة الأميركية المقبلة ستعيد الوضع إلى ما كان، أي نحن نتجه رويداً رويداً من فضاء التهديد إلى فضاء الفرصة». ووصف روحاني إدارة ترامب بـ«الإجرامية والإرهابية»، مضيفاً وفق ما نقلت عنه وكالة «فارس» للأنباء، أنه «من الخطأ التصور أننا خلال السنوات الثلاث الماضية، كنا نواجه عقوبات فقط، بل كنا في حصار، ونواجه إرهاباً اقتصادياً منذ عام 2018، نحن نعرضنا لحرب اقتصادية شاملة، من إدارة متغطرسة».

وبدا روحاني متفائلاً باحتمال رفع إدارة بايدن العقوبات عن بلاده. وأضاف: «كنت أقول دائماً إن الإدارة الأميركية المقبلة ستكون مضطرة إلى رفع العقوبات، لأن سياسة الضغط الأقصى الأميركية قد فشلت ضد إيران». وفي مواجهة انتقادات المحافظين لحكومته، وتحميلها مسؤولية الأزمة الاقتصادية، دعا روحاني هذه القوى إلى «عدم تبرئة أميركا»، متهماً «البعض بتبرئة الإدارة الأميركية لأجل الانتخابات الرئاسية (الإيرانية) عام 2021». وحول إنجازات حكومته، قال «إننا أنهينا الحظر التسليحي (الأممي)»، مضيفاً أن «أولئك الذين يتساءلون عما فعلناه خلال هذه السنوات، نقول لهم إننا أنهينا هذا الحظر ووصلنا التعامل مع العالم».

بالإضافة إلى كل هذا، فإن الولايات المتحدة، تحت إدارة ترامب، رفضت الانضمام للميثاق العالمي للهجرة الآمنة واللجوء، أو حتى الانخراط بشكل جدي في المفاوضات التي جرت عامي 2017 و2018. وتطالب منظمات حقوقية معنية بالهجرة إدارة بايدن بالانضمام إلى الاتفاق. هي ملفات كثيرة في انتظار بايدن، وقد يأخذ سنوات لتصليح ما أتلفه ترامب وإدارته، ولعل أهمها الثقة.

ذكّر ظريف بعلاقته القديمة بايدن (إيميك لاج/فرانس برس)

> ظريف: التفاوض مع الولايات المتحدة ممكن وفق صيغة 1+5

الجيد للشعب الإيراني ستكون أفضل بكثير». وأكد استعداد طهران للتفاوض مع واشنطن، قائلاً إن بلاده «لم تعارض التفاوض ولا تعارضه». غير أنه شدد على أن ذلك «ممكن في إطار مجموعة 1+5»، أي بعد عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي. وأشار إلى أن «الولايات المتحدة، إن أرادت أن تكون عضواً في الاتفاق الذي انسحب منه ترامب، فنحن مستعدون للتفاوض حول طريقة انضمامها إليه».

وترتبط بين ظريف وبايدن علاقات قديمة، حيث قال وزير الخارجية الإيراني «إنني أعرف السيد بايدن منذ 30 عاماً. كنت أتابع نشاطه عن بعد، وعندما كنت سفيراً في الأمم المتحدة، كان يزور نيويورك بصفته رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، وكنت التقي به في مقر إقامة سفير إيران في نيويورك». ولفت إلى أن هذه اللقاءات «لم تكن سرّية، بل حصلت على إذن لإجرائها»، معتبراً أن بايدن «رجل مخضرم في السياسة الخارجية، وليس مبتدئاً»، وهو «يدرك التطورات الدولية أفضل من السيد ترامب».

وتعليقاً على تقارير صحافية قالت إن عودة واشنطن في عهد بايدن إلى الاتفاق النووي ستكون مشروطة بعودة إيران أولاً إلى التزامات نووية أوقفتها، اعتبر ظريف أن «الذي يحدد الشرط هي إيران، حيث إنها والمجموعة 1+4 يجب أن تقبل بعودة أميركا ليس أمامها أي خيار سوى العودة إلى الاتفاق، وعليها أن تعود إلى طاولة التفاوض». ورأى ظريف أن بايدن «إذا أصبح رئيس أميركا، يمكنه عبر إصدار 3 أوامر تنفيذية، إلغاء جميع العقوبات»، معتبراً أن «القول بأن الرئيس الأميركي المقبل لن يكون بمقدوره إلغاء هذه العقوبات مجرد كلام». كما شدّد ظريف على أن استراتيجية الضغوط القصوى الأميركية التي مارسها ترامب ضد إيران «قد فشلت»، لكنه أقر بتأثير العقوبات الأميركية على الاقتصاد الإيراني.

وأشار وزير الخارجية الإيراني إلى الأوضاع الأميركية الداخلية، معتبراً أن «المجتمع الأميركي منذ الحرب الداخلية لم يكن منقسماً بهذا الشكل، وبايدن لا يدخل البيت الأبيض في ظروف عادية وتقليدية»، مضيفاً أن هزيمة ترامب «لم تكن بسبب سياسته الخارجية»، إلا أنه توقع «حدوث تغييرات في السياسة الخارجية الأميركية بعد فوز بايدن».

في هذه الأثناء، واصلت إيران فك التزاماتها بالاتفاق النووي. وأفاد تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، نشرته وكالة «رويترز» أمس، بأن إيران بدأت تضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في أجهزة طرد مركزي جديدة من طراز «أي آر أم 2»، تم تركيبها في نطنز. وينص الاتفاق النووي على أن بإمكان إيران فقط تخزين اليورانيوم المخصب عن طريق الجبل الأول من أجهزة طرد مركزي جديدة من طراز «أي آر 1 أم»، وإن هذا هو الطراز الوحيد الذي يحق لها استخدامه في المنشأة. وكان تقرير للوكالة صدر الأسبوع الماضي ذكر أن طهران ركّبت سلسلة أجهزة الطرد المركزي متطورة من طراز «أي آر أم 2»، تحت الأرض في نطنز، لكنه قال إنها لم تغذ تلك السلسلة بغاز سادس فلوريد اليورانيوم. وقالت الوكالة في التقرير الموجه للدول الأعضاء والمؤرخ، الثلاثاء «تحققت الوكالة من أن إيران بدأت تضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في أجهزة طرد مركزي جديدة من طراز «أي آر أم 2» تمّ تركيبها في نطنز».

شن طيران الاحتلال الإسرائيلي أكبر عملية استهداف لمواقع داخل سورية، عبر ضرب 8 مواقع تابعة للنظام و«فيلق القدس» الإيراني، مؤكداً أنه لن يقبل بمواصلة طهران التموضع داخل سورية، ولن يسمح للنظام بغض النظر عن هذا التموضع

أوسع قصف إسرائيلي في سورية

8 أهداف لإيران وللنظام

أمين العاصي
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

وجهت إسرائيل، عبر طيرانها، رسالة جديدة إلى النظام السوري وإيران، مفادها أنها لن تتساهل مع محاولات طهران لترسيخ وجود عسكري لها في سورية. وجاء الهجوم الجوي بعد ساعات من إعلان الاحتلال أنه اكتشف عبوات ناسفة مزروعة على جانب الطريق على طول الحدود في الجولان المحتل.

وأصاب هجوم الأمس نطاقاً أوسع من المعتاد للأهداف، وبدا الجيش الإسرائيلي أكثر إقداماً على إعلان التفاصيل مما كان عليه في المرات السابقة، مما يشير إلى نية واضحة لتوجيه رسالة إلى إيران والنظام السوري. ووجه وزير الدفاع الإسرائيلي بني غانتس، في تغريدة، تحذيراً صارماً إلى النظام السوري. وأكد أن الغارات الإسرائيلية طاولت أهدافاً تابعة لـ«فيلق القدس» الإيراني وقوات النظام. وقال: «أكرر لأعدائنا: لن تتحمل إسرائيل المساس بسيادتها في أي قطاع، ولن تسمح بالتموضع الخطير على أي جبهة. يتحمل النظام السوري المسؤولية عن كل ما يجري في أراضيه ومن أراضيه».

وأعلن المتحدث باسم جيش الاحتلال العقيد هداي زيلبرمان، أمس الأربعاء، استهداف الطيران الإسرائيلي 8 مواقع لقوات النظام و«فيلق القدس». وقال: «إننا مستعدون لكل سيناريو، سواء أكان برياً أم من خلال نشر منظومات القبة الحديدية. الوضع حالياً بالنسبة للسكان في الجولان هو عودة للحياة الطبيعية». وأضاف أن جيش الاحتلال استهدف 8 مواقع، بينها معسكر لـ«فيلق القدس» بالقرب من مطار دمشق، وموقع عسكري يستخدمه مسؤولون إيرانيون رفيعو المستوى، وقيادة الفرقة السابعة في هضبة الجولان المحتلة، التي ينشط منها عناصر «فيلق القدس»، إضافة إلى مقر بطاريات أرض ـ جو لجيش النظام السوري. وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فقد أقر زيلبرمان بأن الغارات الإسرائيلية تؤكد أن إيران تواصل مساعي التموضع في سورية، وأن كل ما صدر من تصريحات عن انسحاب القوات الإيرانية، عبر مليشيات محلية، كان عارياً عن الصحة، لافتاً إلى أن الهجمات الإسرائيلية هي رسالة واضحة لإيران.

وكان جيش الاحتلال أعلن رسمياً، فجر أمس، تنفيذ غارات على مواقع لقوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية، «رداً على قيام عناصر ومليشيات إيرانية بزرع عبوات ناسفة» عند الحدود الإسرائيلية في الجولان السوري. وذكر الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي، في منشور على «تويتر»، أن طيران الاحتلال استهدف فجر الأربعاء 8 أهداف وصفها بـ«النوعية» لـ«فيلق القدس» وقوات النظام السوري. وأشار إلى أن أبرز هذه الأهداف «معسكر بقيادة إيرانية، يُستخدم كمقر قيادة رئيس للقوات الإيرانية بالقرب من مطار دمشق الدولي، إضافة إلى موقع سري يستخدم لاستضافة شخصيات وبعثات إيرانية رفيعة المستوى في فيلق القدس جنوب شرقي دمشق». وقال: «كما استهدفنا مقر قيادة الفرقة السابعة السورية في منطقة جنوب هضبة الجولان، والتي يوجه من داخلها عناصر فيلق القدس الإيراني نشاطات إرهابية ضد إسرائيل، وبطاريات صواريخ أرض ـ جو متقدمة بعد أن أطلقت النار على طائراتنا». وفي تغريدة أخرى، قال أدرعي إن «الغارات القوية جاءت لنقل رسالتيْن واضحتيْن للضيف الإيراني وللمُضيف السوري. أولاً، لن نسمح بمواصلة التموضع الإيراني في سورية عامة وعلى حدودنا خصوصاً، وثانياً لن نسمح للنظام السوري بأن يغض الطرف عن هذا التموضع». من جانبها، نقلت وكالة «سانا»، التابعة للنظام السوري، عن مصدر عسكري قوله إن وسائط الدفاع الجوي تصدت فجر أمس الأربعاء «لعدوان إسرائيلي في سماء المنطقة الجنوبية وأسقطت عدداً من صواريخ العدوان»، مشيراً إلى أن العدوان «أسفر عن مقتل ثلاثة عسكريين وجرح جندي ووقوع بعض الخسائر المادية».

> بدا الجيش الإسرائيلي أكثر إقداماً من السابق في إعلان التفاصيل

أكدت قوات الاحتلال استعدادها لكل سيناريو (جاك كوز/فرانس برس)

وأوضح الباحث في مركز «جسور» للدراسات وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الاستهداف الرئيسي كان لكتيبة الدفاع الجوي في بلدة زاكية جنوب دمشق»، مشيراً إلى أن هذه الكتيبة تابعة للفرقة السابعة في قوات النظام والمتمركزة في بلدة الكسوة. ولفت إلى أن «الصواريخ الإسرائيلية استهدفت رادارات دفاع جوي، وأدت إلى مقتل 3 ضباط في قوات النظام». وأشار إلى أن «الطيران الإسرائيلي استهدف مقر الفرقة السابعة ومحيط مطار دمشق الدولي»، موضحاً أن الضربات الإسرائيلية المتكررة على جنوب سورية «معظمها تستهدف مواقع حساسة للحرس الثوري الإيراني، أو مليشيات تتبع له، أو تتعامل معه». وأعرب عن اعتقاده بأن الضربات «رسالة واضحة مفادها أن الطيران الإسرائيلي قادر على التعامل مع أي أهداف نوعية كقواعد الدفاع الجوي، ومنصات إطلاق الصواريخ، ومراكز تطوير الرادارات في الأراضي السورية». وأضاف: «الطيران الإسرائيلي يتعامل فقط مع الأسلحة النوعية ومراكز تطويرها، والمستودعات الإيرانية في سورية».

ومن الواضح أن الضربات فجر أمس تأتي في سياق استراتيجية عسكرية إسرائيلية هدفها منع الإيرانيين من ترسيخ وجودهم في جنوب سورية، حيث دأب الطيران على توجيه الضربات لما يُعتقد أنها أهداف إيرانية في المنطقة. وكان الطيران الإسرائيلي قصف منتصف العام الحالي عدة أهداف في ريف دمشق. وبحسب مصادر مطلعة في المعارضة السورية، فإن «الحرس الثوري» يسيطر على جانب من مطار دمشق الدولي، لضمان نقل الذخائر والمعدات العسكرية من طهران إلى دمشق ومنها إلى المليشيات في سورية وإلى «حزب الله». وأقام «الحرس الثوري» الإيراني داخل مطار دمشق ما يُعرف بـ«البيت الزجاجي» والذي تعرض لعدة ضربات إسرائيلية خلال العامين الماضيين. وفي دراسة نشرها مركز «حرمون» للدراسات، في مايو/أيار الماضي، ذكر الكاتب السوري المختص في الشؤون العسكرية العقيد خالد المطلق، أن «البيت الزجاجي» عبارة عن بناء «يتألف من 180 غرفة موزعة على خمسة طوابق: الأول والثاني فوق الأرض والباقي تحت الأرض، والطابق الأخير تحت الأرض يحوي خزائن مليئة بملايين الدولارات التي تنقل جواً من طهران. ويحتوي الطابق قبل الأخير تحت الأرض على مستشفى لعلاج كبار القادة. والمبنى محصّن بجدران مضادة للانفجار، ويحرسه نحو ألف عنصر مسلح». وتؤكد مصادر مطلعة أن المليشيات الإيرانية تنتشر داخل مقرات فرق النظام العسكرية، خصوصاً في محافظة درعا.

تضارب حول هويات القتلى

ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الضربات أسفرت عن مقتل 10، بينهم ثلاثة من قوات النظام وخمسة إيرانيين، لكن «رويترز» نقلت عن قائد من تحالف لقوى إقليمية داعمة لدمشق، من دون تسميته، نفيه أن يكون من بين القتلى إيرانيون أو لبنانيون. وقال قائد سابق في الجيش السوري لوكالة «رويترز» إن الهجوم استهدف كذلك قاعدة لـ«حزب الله» قرب الحدود، لكن البيانات الإسرائيلية لم تتحدث عن استهداف مواقع خاصة بالحزب.

■ إيران تعمل على زعزعة الأمن داخل العراق. وما قصف المنطقة الخضراء إلا رسالة واضحة لضرب العلاقات العراقية ـ السعودية، لا سيما بعد توقيع عقد استثمار بادية الديوانية وكذلك فتح معبر عرعر، لأن ذلك يضر بمصالحها في العراق. وتحاول إحراج إدارة ترامب بالتزامن قبل انتهاء ولايته

■ كل هذه الأحداث توحي بأن الولايات المتحدة ليست بوضع طبيعي وكل العالم كذلك. الشرق الأوسط تحديداً في حالة متوترة جداً، وقد تتداخل الملفات بسرعة وقوة

■ #ترامب رفع شعارات طالب فيها أنصاره بالتبرّع من أجل المعارك القضائية. كما تحرك أنصاره بتظاهرات بعضها كان مسلحاً. هل يراهن على فكرة أنه سيقبض على السلطة وسيستمر وهل بإمكانه إلغاء النتائج، أم يريد تعقيد مهمة جو بايدن؟

■ أنا متابع أحداث سورية من بدايتها. الشعب السوري خرج في تظاهرات تطالب بالإصلاح، وبعدها تم قمعه. والذي أشعل النار، هو قيام النظام بقتل طلاب مدرسة وبتر أعضائهم، ثم قامت الثورة ضده، وبدأ القتل والدمار

■ للمرة الألف تقصف إسرائيل أهدافاً في سورية، وللمرة الألف لن يرد النظام السوري. المشكلة هذه المرة، أن الاحتفاظ بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين، لم يعد صالحاً

■ تخيل الحرب الأهلية في إثيوبيا، والعالم مطنش والسيسي بيتفاوض والأمم المتحدة أنشأت مراكز إيواء، والكل يمد أيدي أحمد بالسلاح. إقليم أوغادين الصومالي المحتل من قبل إثيوبيا. ماذا تنتظرون؟

■ إثيوبيا على مشارف حرب أهلية قد تمتد خارج حدودها. فهل يتم سحب نوبل للسلام من رئيس الوزراء أبي أحمد بعد أن ثبت فشله في معالجة مشاكل البلاد؟

■ يعاني الناس الجوع في إقليم تيغراي المتمرد شمال إثيوبيا، وتم إغلاق الطرق والمطارات، بينما تحرك الحكومة الاتحادية مواردها في مسعى أخير للانتصار في حرب مستمرة منذ أسبوعين. الجوع يحاصر مواطني إقليم تيغراي الإثيوبي مع استمرار الصراع

رصد

معارك في الشمال والأسد يسرّح عناصر

> استمرت المعارك في الشمال السوري، مع قصف النظام إدلب من جهة، وقصف الجيش التركي مواقع «قسد» في ريف الرقة من جهة ثانية. في المقابل، سرّح النظام عناصر من مواليد 1982

عمار الحلبي

جددت قوات النظام السوري، أمس الأربعاء، قصفها المدفعي والصاروخي على ريف إدلب الخاضع لاتفاق وقف إطلاق النار في شمال غربي البلاد. وأفاد الناشط مصطفى المحمد في حديث لـ«العربي الجديد» بأن قوات النظام السوري نفذت قصفاً صاروخياً ومدفعياً على مناطق عدة في جبل الزاوية جنوبي إدلب، الخاضع لاتفاق وقف إطلاق النار، مسببة أضراراً مادية في ممتلكات المدنيين والأراضي الزراعية والحرجية في الجبل. وأضاف أن فصائل المعارضة السورية المسلحة ردت بقصف مماثل على مواقع للنظام في قرية فليفل ومحور مدينة كفرنبل جنوبي إدلب، ومحور مدينة سراقب شرقي إدلب. وتواصل قوات النظام بشكل شبه يومي خرق وقف إطلاق النار الموقع بين روسيا وتركيا في 5 مارس/ آذار الماضي، الذي نصّ على وقف إطلاق نار تام بين المعارضة والنظام. في غضون ذلك، جدّد الجيش التركي قصفه المدفعي والصاروخي على مواقع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في محور عين عيسى بريف الرقة الشمالي الغربي، ومحور تل أبيض، موقعاً خسائر بشرية في صفوف «قسد». وذكرت مصادر مقربة من «قسد» لـ«العربي الجديد» أن عنصراً على الأقل قُتل وجُرح ثلاثة آخرون جراء القصف المدفعي التركي على مواقع «قسد» في محور عين عيسى، الذي تتمركز فيه أيضاً قوات للنظام السوري إلى جانب «قسد». في سياق آخر، انفجرت عبوة ناسفة زرعها مجهولون بسيارة مدنية على طريق المقبرة، وسط مدينة جرابلس الخاضعة للجيش التركي و«الجيش الوطني السوري»، ما تسبب بأضرار مادية. وشهدت المدينة سابقاً تفجيرات مشابهة، أسفرت عن مقتل وجرح عشرات المدنيين وعناصر المعارضة السورية المسلحة. وتتهم المعارضة السورية والسلطات التركية «وحدات حماية الشعب» الكردية، التي تقود «قسد» بالوقوف وراء تلك التفجيرات. وكشفت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن السلطات المحلية التابعة للحكومة السورية المؤقتة في المنطقة تمنع دخول أي سيارة غير مسجلة لديها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة «الجيش الوطني»، لارتفاع وتيرة التفجيرات عبر السيارات المجهولة. من جانبها أفادت وزارة الدفاع التركية في بيان لها بأن الجيش التركي «حيّد» ستة عناصر من «وحدات حماية الشعب» خلال محاولتهم التسلل إلى منطقة عمليات «درع الفرات» في ريف حلب الشمالي. من جهته، أصدر النظام السوري قراراً يتعلق بتسريح مجموعات من الضباط والعناصر المحتفظ بهم احتياطياً، ابتداء من الأول من فبراير/ شباط المقبل. وأفادت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» بأن «القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة أصدرت أمرين إداريين يقضيان بإنهاء الاحتفاظ والاستدعاء للضباط الاحتياطيين وصف الضباط والأفراد الاحتياطيين»، اعتباراً من أول فبراير المقبل. وأضافت أن الأمرين يشملان: «الضباط المحتفظ بهم والملتحقون بالخدمة الاحتياطية، ممن بلغت خدمتهم الاحتياطية سنتين فأكثر حتى تاريخ 1 يناير/ كانون الثاني المقبل»، كذلك شملا «الأطباء البشريين الاختصاصيين في إدارة الخدمات الطبية ممن بلغت خدمتهم الاحتياطية الفعلية سنتين فأكثر، ويتم تسريحهم وفقاً لإمكانية الاستغناء عن خدماتهم». وشمل القرار أيضاً «صف الضباط والأفراد المحتفظ بهم والملتحقين بالخدمة الاحتياطية ممن بلغت خدمتهم الاحتياطية الفعلية لا أقل من سبع سنوات ونصف السنة حتى تاريخ 1 يناير المقبل، وصف الضباط والأفراد الملتحقين بالخدمة الاحتياطية من مواليد 1982، ممن بلغت خدمتهم الاحتياطية الفعلية سنتين فأكثر، والتسريح لاحقاً لمن يتم السنتين خدمة احتياطية فعلية لهذه المواليد».

يذكر أن النظام السوري يحتفظ احتياطياً منذ سنوات بآلاف الضباط والعناصر ضمن قواته، وذلك في تكريس لعملية التجنيد الإجباري المتبعة في البلاد. وبحسب مصادر مطلعة فإن بعض عمليات الاحتفاظ التي يقوم بها النظام، تجاوزت مدتها سبع سنوات في ظل دعم صحي وغذائي سيئ لمجموعة كبيرة من قطعات الاحتياط التابعة له. وكان النظام قد أصدر العام الماضي قراراً مشابهاً ينصّ على تسريح الضباط والأفراد من مواليد 1981 وما قبل، ويستبعد الاحتياطيين المدعوين غير الملتحقين من نفس المواليد.